

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



الجلسة العامة ٣٥

الثلاثاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الساعة ١٥٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد غزالى اسماعيل (ماليزيا)

تركيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة،
جمهورية مولدوفا، جورجيا، رومانيا، زمبابوى،
كرواتيا، كندا، لوكسمبورغ، ليتوانيا، نيوزيلندا، هنغاريا،
هولندا.

إن مكافحة ومنع الجريمة الدولية يشكلان تحديا خطيرا للمجتمع الدولي. وما لم نتعاون على المستوى الدولي، فإننا لن ننجح في مساعدينا هذه. ومن ثم، من الضروري للغاية أن نفعل ما في وسعنا لتسهيل التعاون والتنسيق بين مختلف الأجهزة المشاركة في مكافحة الجريمة ذات الأوجه عبر الوطنية.

ونشاط المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) في هذا الميدان معروف جيداً ومعترف به على أوسع نطاق. وهناك ١٧٦ دولة ممثلة حالياً في الانتربول مما يجعله محفلًا عالمياً فريداً لمنع الجريمة. وقد تعاون الانتربول لسنوات طويلة مع الأمم المتحدة حول طائفة واسعة النطاق من المسائل المتعلقة بمنع الجريمة وإنقاذ القاتل. وفي العام الماضي، اعتمد الأعضاء في الانتربول بالإجماع، أثناء انعقاد الجمعية العامة للانتربول في بيجين، قراراً يعرب عن رغبة الانتربول في الحصول على مركز المراقب لدى الجمعية العامة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥٠٥

البند ١٥٦ من جدول الأعمال

من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) مركز المراقب لدى الجمعية العامة

مشروع قرار (A/51/L.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل السويد لعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.1.

السيد أوزفالد (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن ٤٣ دولة عضواً شاركت في تقديم مشروع القرار، يشرفني أن أعرض مشروع القرار المعنون "منح المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) مركز المراقب لدى الجمعية العامة" الوارد في الوثيقة A/51/L.1. وأود أن أعلن أنه أغفل عن غير قصد إدراج جمهورية إيران الإسلامية كأحد المشاركين الأصليين في تقديم مشروع القرار. كذلك أبلغتنا البلدان التالية أنها ترغب في الانضمام إلى قائمة مقدمي مشروع القرار: استراليا، إسرائيل، أوكرانيا، أيرلندا، بروني دار السلام، بلجيكا،

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة باللغة العربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها متوجهة إلى أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ونحن فخورون كل الفخر لأنه سيكون بوسعنا في الأسبوع القادم أن نبلغ مجلس الإدارة، واللجنة التنفيذية، وجمعيتنا العامة بأننا قد حققنا الهدف الذي سعى إليه جمعيتنا العامة في العام الماضي، وأعني به الحصول على مركز المراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

كما يود الأمين العام، وأود أنا كذلك، الإعراب عن امتناننا الصادق للوفد السويدي لدى الأمم المتحدة وللدول الأعضاء التي لديها ممثلين في اللجنة التنفيذية للانتربول، وكذلك لمقدمي مشروع القرار الآخرين الذين بذلوا الكثير من الجهد في سبيل حصول الانتربول على مركز المراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن رسالة الانتربول، ببلاده الأعضاء الـ١٧٦، هي مكافحة الجرائم الدولية التي تنتهك القانون الجنائي العادي مع إيلاء الاحترام في نفس الوقت لحقوق الإنسان ولقوانين البلدان الأعضاء فيه. والأمم المتحدة والانتربول يضطلعان في كثير من التواثي بنفس المهمة التي تستهدف إيجاد عالم أكثر أمنا. وبالتالي، فقد تعاونت منظمتنا لسنوات عديدة في كثير المجالات التي تتعلق بمنع الجريمة وإنفاذ القانون. والقرار الذي اتخذ اليوم يعني أننا قد أوجدنا منطلقاً أفضل وعلى أعلى مستوى لتعزيز تعاوننا وتوسيع نطاقه. ولا يغيب عن بالنا أن المنظمتين تقومان على خدمة الأغلبية الساحقة من شعوب العالم في مكافحة الأقلية التي ترتكب الجرائم. ولذا فإن القرار الذي اتخاذ اليوم لن يعود بالنفع على منظمتنا فحسب، وإنما سيعود بالنفع أيضاً على الشعوب التي تقوم على خدمتها.

والى يوم، أصبحت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية مزودة بتسهيلات متقدمة للغاية من حيث تكنولوجيا المعلومات إلى جانب شبكة اتصالات سريعة وآمنة تجعل من السهل علينا أن ننقل المعلومات من قارة إلى أخرى بأمان مطلق. ولدى المنظمة أيضاً وحدة استخبارات لتحليل الجريمة تعمل في مجال الجريمة الدولية - وتمارس عملها على أساس المعلومات

لأمم المتحدة لتوفير مزيد من التعاون الأوثق بين المنظمتين.

وفي ظل هذه الخلفية تقدم وفدي، بالاشتراك مع وفود أخرى من مختلف المجموعات الإقليمية، بمشروع القرار المعروض علينا. ونحن نعتقد أن منح الانتربول مركز المراقب لدى الجمعية العامة سوف يسهم إسهاماً كبيراً في الجهود الرامية لمكافحة الجريمة الدولية. فالانتربول منظمة حكومية دولية، تفي بالمعايير الازمة للحصول على مركز المراقب لدى الجمعية العامة والمنصوص عليها في القرار ٤٢٦/٤٩. ويدعو منطوق مشروع القرار المنظمة الدولية للشرطة الجنائية - الانتربول - إلى المشاركة في دورات وأعمال الجمعية العامة بصفة مراقبة ويطلب من الأمين العام اتخاذ الإجراءات الازمة لتنفيذ هذا القرار. ونأمل أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/51/L.1.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.1

اعتمد مشروع القرار (القرار ١/٥١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيورن إريكسون، رئيس المنظمة الدولية للشرطة الجنائية - الانتربول.

السيد إريكسون (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية - الانتربول) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشعر الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، السيد ريموند كندال، وأشعر أنا كذلك، ببالغ الفخر لمثولنا اليوم أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبالنيابة عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية - الانتربول، أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا العميق للقرار الصادر بمنح المنظمة مركز المراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام النظر في البند ١٥٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٩٨ من جدول الأعمال (تابع)

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

قرير الأمين العام عن التقدم المحرز في منتصف العقد بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٧/٤٥ عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (A/51/256)

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كانت القمة العالمية من أجل الطفل معلماً تاريخياً ليس فقط لأنها جمعت ٧١ رئيس دولة و ٨٨ من المندوبين الوزراء لاعتماد وثيقة، وإنما لأنها دشنت حركة لم يسبق لها مثيل لصالح أطفال العالم أجمع.

إن التقدم المحرز منذ انعقاد القمة العالمية من أجل الطفل أمر مشجع ويثبت أن بإمكان الأمم المتحدة أن تضطلع بدور فعال في ميدان التنمية، وبواسع المرء أن يذهب إلى أن هذا التقدم كان سيحدث على أي حال. وقد يكون هذا صحيحاً إلى حد ما، ولكن وضع نطاق زمني وأهداف محددة من جانب تلك القمة كان له أثر كبير في تعبيئة الالتزام والموارد.

إن البرازيل لم تصادق فحسب على اتفاقية حقوق الطفل، بل إنها اتخذت أيضاً خطوات إيجابية كبيرة نحو بلوغ الأهداف المحددة لنهاية العقد، خصوصاً في ميادين التطعيم، ومعالجة الملحق باليد، وتكلمة الغذاء بفيتامين ألف. ومن العناصر الأساسية في هذا الجهد إقامة شراكات على مستويات شتى تنفيذاً لأهداف تلك القمة العالمية.

وعلى أحد هذه المستويات أقيم تعاون وثيق بين الحكومة والمجتمع المدني. وقد جاء إعداد

التي تلقاها من جميع البلدان الأعضاء البالغ عددهم ١٧٦ بلداً. وتقدم الوحدة تقارير قائمة الأهمية في رسم الاستراتيجيات والسياسات الفعالة لإنفاذ القانون.

ومنذ فترة من الوقت، ونحن منشغلون في عملية ترسیخ نشاطنا على الصعيد الإقليمي وقد أنشأنا مكاتب دون اقليمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية. ونحن نتمنى بأن هذا التطور سيستمر وأن الانتربول سيصبح قادراً على تعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون على المستوى الإقليمي.

وأخيراً، فقد تعاونت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والانتربول منذ سنوات عديدة في ميدان إنفاذ القانون. وفي السنوات الأخيرة، وسعنا مجال التعاون بينما في مجالات جديدة مثل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونحن على يقين من أننا سنجد في المستقبل المزيد من المجالات الجديدة للتعاون فيما بيننا.

وبصفتنا ممثلين للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية - الانتربول، فإن الأمين العام للانتربول، وأنا، مقتناعان بأن منظمتنا لديها القدرة والبنية اللتين تمكناها من تلبية مطالب المستقبل. ونأمل أن نتمكن بجهودنا المشتركة مع الأمم المتحدة من دخول القرن الحادي والعشرين مظهريين مزيناً من الفعالية في مكافحة الجريمة الدولية.

ونحن نؤمن بأن التهديد الأكبر الموجه إلى ديمقراطيتنا اليوم هو التهديد الذي تمثله الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في المخدرات، الذين تمكناهما موارد هما المجتمعنة المستمدّة من أنشطتهما غير المشروع من إفساد مؤسساتنا الديمقراطية على أعلى المستويات. وبفضل الإرادة السياسية والنهج العملي سنكون في وضع أفضل بكثير. وبفضل المركز الأرفع الذي منح للانتربول ستمكّن المنظمة من حشد وتنسيق جهودها على نحو أفضل نحوه بهدفنا الأساسي - لا وهو جعل العالم مكاناً أكثر أمناً. ومرة أخرى نجدد، الأمين العام للانتربول وأنا، شكرنا وتقديرنا لكم.

الجماهيرية التي يقودها أطفال فعلاً. ويتوافق نهجنا مع اتفاقية حقوق الطفل التي تنظر إلى الأطفال كأفراد في المجتمع وليس ك مجرد أشياء تستهداها السياسات. وفي جميع تلك الشراكات كان لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) دور هام باعتبارها محرك العمل في هذا المجال.

ووفقاً للتقرير الأمين العام، تشير الدلائل على

"أن ثمة اتجاهًا مشجعاً نحو تحقيق الغالبية من الأهداف المتعلقة بالطفل". (A/51/256)
(١)

ومع ذلك هناك تحديات كبيرة تنتظروننا.

ومن المهم أن نبني على الزخم في البلدان التي بلغت فعلاً أهداف منتصف العقد، أو حتى أهداف نهاية العقد، وألا نتقاعس ونكتفي بالاستماع بدفء الانجازات السابقة. علينا أن نهتم باستدامه الأهداف التي تحققت في بلدان تتعرض لمخاطر التهميش من حيث الدعم الذي يقدمه لها المجتمع الدولي. فلم يحن الوقت بعد لكي يخفض المجتمع الدولي، وخصوصاً اليونيسيف الدعم الذي يقدم إلى تلك البلدان.

وثمة تحد آخر يتمثل في ضرورة التعجيل بإحراز تقدم صوب أهداف نهاية العقد، خصوصاً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبعض أهداف نهاية العقد سيكون تحقيقها أصعب من أهداف منتصف العقد نظراً لأنها تتطلب تدابير أكثر تعقيداً. وتظل البرازيل ملتزمة بتعجيل إيقاع التقدم، خصوصاً صوب هدف في تخفيض معدل الوفيات بين الأمهات، وتحسين نوعية التعليم الأساسي.

وبالنسبة للتعليم الأساسي، تبدو آفاق المستقبل مشجعة بشكل خاص. فنحن نرکز الآن على رفع مستوى التدريب والمرتبات للمعلمين، وضمان ذهاب الموارد المخصصة للتعليم إلى المدارس مباشرة، وضمان إشراف المجتمعات المحلية على الانفاق، فضلاً عن تحسين المواد والتكنولوجيات التعليمية.

برنامج العمل ثمرة لعملية قائمة على المشاركة العامة. والواقع أن مجلس الدفاع عن الأطفال والمراهقين - وهو الجهاز المسؤول عن تحديد السياسات والمبادئ التوجيهية الوطنية المتصلة بالطفل - يتكون من ممثلي وزارات عديدة ومنظمات غير حكومية. وقد أضفى هذا النهج قدرًا أكبر من الشرعية على السياسات والإجراءات، وساعد في نفس الوقت في تعزيز وعي السكان المحليين وتعبيتهم.

ويتمثل المستوى الثاني للشراكة في تنسيق الأعمال بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والمحليات. وتعتبر اللامركزية من السمات الأساسية لعملية متابعتنا الوطنية للقمة العالمية من أجل الطفل. وكان يعتقد من الناحية النظرية أنه سيكون من الأسهل أن تعدد الحكومة الاتحادية برنامج عمل وطني وأن تتشاور بشأنه مع حكومات الولايات. ولكن بدلاً من ذلك، اخترنا الشروع في عملية أدت إلى إعداد برامج عمل على صعيد الولايات وبمشاركة قوية من محليات. وتمثل أهمية هذا النهج في أنه عزز الإحساس بالمسؤولية المشتركة فيما بين دوائر الحكم المختلفة، وضمن في الوقت ذاتهأخذ الاحتياجات النوعية لكل منطقة بعين الاعتبار.

وعلى مستوى آخر، وضعنا نهجاً قائماً على المشاركة مع جيراننا. وفي عام ١٩٩٤، صادقت ٢٨ حكومة من حكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على التزامها بالأهداف المحددة من أجل الطفل، وذلك بانضمامها إلى اتفاق نارينيو. وفي وقت سابق من هذا العام، اجتمعت بلداننا مرة أخرى في سانتياغو لاستعراض سياساتها ومناقشة اتجاهات المستقبل. وقد أتاحت الشراكة الإقليمية الفرصة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لأن تطور منظورها الخاص لقضايا الطفل ومن أمثلة ذلك استحداثها التزامات تتصل بحقوق الطفل بالإضافة إلى الالتزامات المتفق عليها في القمة العالمية من أجل الطفل.

وأخيراً وليس آخراً تأتي الشراكة مع الأطفال أنفسهم. إننا في البرازيل نعمل مع المنظمات

المجتمع الدولي أن يعمل بهمة ونشاط على تحقيق التنفيذ الكامل للمعايير الواردة في اتفاقية حقوق الطفل. وسيصبح نهج "الحقوق" الذي تناوله في الاتفاقية الأساسية الأساس الغالب بصورة متزايدة لما سنقوم به في المستقبل من أعمال لصالح الطفل.

السيد روبنسون (الولايات المتحدة الأمريكية)
(ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن أقف هنا اليوم، وأن تتاح لي الفرصة لاستعراض التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف التي حددتها القمة العالمية من أجل الطفل هنا في نيويورك قبل ما يزيد قليلاً على ستة أعوام.

ويتيح استعراض منتصف العقد للتقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف التي حددتها القمة العالمية من أجل الطفل فرصة فريدة لإعادة تركيز انتباه العالم وانتباه كل بلد على أطفالنا. وهو فرصة لتقييم أوجه النجاح بالإضافة إلى أوجه القصور، ولتعلم الدروس المكتسبة في السنوات الخمس الماضية، والاستفادة من هذه الدروس في تحديد الاستراتيجيات التي سنحتاج إليها لبلوغ الأهداف التي توختها تلك القمة وإلادمة ما حققناه من النجاح.

وبصفتي ممثلاً لدولة عضو، أود أن آخذ من وقتكم بعض لحظات لاستعراض بعض الإجراءات التي اتخذتها حكومة بلدي لتحقيق الأهداف المتفق عليها في تلك القمة في عام ١٩٩٠. ومثلاً حدث في كل البلدان تقريباً، تحسنت رفاهية المرأة والطفل في بلدي في بعض النواحي، ولكنها لم تتحسن كما يُبتغي في نواحٍ أخرى.

وأود أن أسلط الضوء على بعض الاتجاهات المشجعة: أولاً، زاد معدل التعليم الكامل للأطفال من في سن الستين؛ ثانياً، يواصل معدل الوفيات بين الرضع الانخفاض؛ ثالثاً، انخفض معدل الإنجاب لدى المتناثرات إلى الفئة العمرية ١٥ - ١٩ سنة ولو أن معدل الإنجاب لدى المراهقات إجمالاً ما زال أعلى مما كان عليه الحال قبل ٢٠ عاماً.

وهناك أيضاً بعض اتجاهات أقل إيجابية، وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نشاطر الأشياء الحسنة

وهناك تعديل دستوري اقترحته الحكومة الاتحادية وتمت الموافقة عليه بالفعل في الجولة الأولى من التصويت سيكتفى زيادة الموارد المخصصة للتعليم الأساسي في العام القادم من ٨٠ دولاراً إلى ٣٠٠ دولار سنوياً لكل طفل، وهو مبلغ يزيد على مستوى الـ ٢٣٠ دولاراً الذي أوصت به اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وتعلّق البرازيل أهمية كبيرة على تحسين حماية الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة للغاية. وقد بدأت الحكومة الاتحادية - التي أزعجتها الإفادات التي جاءتها عن تشغيل الأطفال وبغاء الأطفال وغير ذلك من أشكال العنف - شن حملة وطنية ضد استغلال الأطفال المراهقين. ونحن الآن بصدده توسيع تفطية برنامج يستهدف تقديم إعانة شهرية مقدارها ٥٠ دولاراً للأسر التي تخُرُج أطفالها من العمل في المناجم والمزارع وترسلهم إلى المدارس.

ونحن قلقون أيضاً إزاء حالة الأطفال الذين يُزج بهم في الصراعات المسلحة. وهناك تقرير بشأن هذا الموضوع أعدته السيدة غراسا ماتشيل، الخبرة التي عيّنها الأمين العام والتي أود أن أثني عليها هنا، يقدم تحليلاً سليماً حول هذا الموضوع ويتضمن توصيات يتعيّن علينا أن ننفذها. ومن المؤكد أننا سنأخذ بعين الاعتبار النتائج التي خلص إليها ذلك التقرير في برامجنا الخاصة بالتعاون الثنائي، كالبرامج المتعلقة بأنفوساً وموزامبيق.

وفي مواجهة التهديد الذي تشكله الألغام البرية للمدنيين، خصوصاً من الأطفال، فرضت البرازيل وفقاً اختيارياً على تصدير مثل هذه الأسلحة، وهي تؤيد المفاوضات الرامية للتوصل إلى اتفاقية لحظر الألغام البرية.

وتقرير الأمين العام لم يورد تقييماً لما أحرز من تقدم في سبيل تحسين حماية الأطفال، ومن يتعرضون لظروف صعبة للغاية. ومن المؤكد أن وضع مؤشرات محددة لقياس مدى بلوغ هذا الهدف ليس بالمهمة السهلة. ومع ذلك، نحن مقتنعون بأنه سواء وجدت هذه المؤشرات أو لم توجد، فإن على

ونحن نوصي بتحقيق وتنفيذ عملية تشاور، تكون محققة لفعالية التكاليف، مع الشركاء والخبراء الدوليين، كما جرى بالنسبة لمؤتمر القمة من أجل الطفل لتبين الدروس المستفادة والاستراتيجيات الازمة لتحقيق أهداف عام ٢٠٠٠.

وفي مجالات التحدي، مثل الأمراض التنفسية الحادة، والتغذية، والخصبة، وفيات الأمهات، اكتسب الشركاء الدوليون، بما فيهم الولايات المتحدة، خبرة كبيرة منذ ١٩٩٠. والتشاور مع هؤلاء الشركاء من شأنه أن يعزز مقدرة الأمم المتحدة على مساندة البلدان المنفذة، يجعل هذه الخبرة متاحة لها. وكما هو مبين في هذا التقرير المرحل، يلزم أن توافق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولاسيما صندوق الأمم المتحدة للطفولة القيام بدور الدعوة والريادة في هذا الصدد.

ونأمل مخلصين أن يساعد هذا الاستعراض لمنتصف العقد على تجديد حيوية التوافق في الآراء والالتزام إزاء الطفل والأهداف المنشودة له اللذين بدأهما مؤتمر قمة ١٩٩٠.

السيد العربي (مصر): نشارك اليوم في مناقشة البند ٩٨ من بنود الجمعية العامة في وقت يتتأكد فيه الالتزام الدولي بالحفاظ على حقوق الطفل وقدراته، هذا الالتزام الذي تأكّد من خلال عدد غير مسبوق من التصديقات على اتفاقية حقوق الطفل والذي وصل الآن إلى ١٨٧ تصدّيتنا هذا العام، وهو ما لم تحظ به من قبل أي اتفاقية أخرى في مجال حقوق الإنسان.

وقد احتفلنا يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر الماضي بالعيد السادس لانعقاد مؤتمر قمة الطفل. فقد كانت قمة الطفل أول المؤتمرات الدولية التي شهدتها حقبة من التسعينات والتي أكدت في طياتها على أن حقوق الطفل والمحافظة عليها من قبل الدول والأفراد يتبع للأطفال في جميع أنحاء العالم فرصة للنمو السليم، جسدياً ونفسياً وذهنياً، ومن ثم المشاركة الإيجابية في بناء مجتمع سليم يتم فيه احترام حقوق كافة الأفراد والجماعات.

وكذلك الأشياء التي ليست حسنة تماماً. فأولاً أصبح مرض الإيدز هو السبب الرئيسي الثالث للوفيات بين النساء الأميركيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و٤٤ عاماً؛ ومن بين المراهقين المصابين بمرض الإيدز يوجد ٣٨ في المائة من الإناث. وثانياً هناك حوالي ٢٥ مليون امرأة يدخن في الولايات المتحدة، مما يسبب وفاة ما يقدر بـ ١٠٦٠٠٠ و ٣٥٠٠ وليد في كل سنة. وثالثاً، يشكل العنف مشكلة رئيسية من مشاكل الصحة العامة حيث أن أكثر من مليون طفل وامرأة يتعرضون لإصابات مختلفة كل عام. ورابعاً فإن أطفال وشباب الأقليات، من زاوية مؤشرات كثيرة على رغد العيش، هم في وضع أسوأ بكثير من أطفال وشباب الأغلبية.

ونحن نحرض، بوصفنا دولة عضواً، على تقييم مكاسبنا، وتفهم الموضع التي يمكن إدخال تحسين فيها، والإعداد لاستجاباتنا. وفي سبيل ذلك لابد أن يكون لدينا أدق ما يمكن من معلومات وأشملها بشأن الاتجاهات. وقد بذلنا جهداً جهيداً لتحسين نوعية هذه المعلومات وتحقيق اكمالها.

إن أطفالنا وشبابنا هما حقاً أنفس مورد لدى أمتنا. وأهداف منتصف العقد وأهداف عام ٢٠٠٠ تساعدننا على أن نضع أولويات لحماية ذلك المورد ورعايته. ونحن نأخذ هذه المعلومات وما استفادناه من دروس بشأن الواقع التي يمكن ويجب فيها الإلتزام بمزيد من التحسين، ونستعين بها في العمل على جعل الأمانى التي أثارها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل حقيقة واقعة.

وسوف أنتقل الآن إلى الجهود الدولية. إن الولايات المتحدة، بوصفها دولة مانحة، يطيب لها كثيراً أن تسمع عن التقدم الذي أحرز حتى الآن نحو تحقيق أهداف مؤتمر القمة. إن الإنجازات المبينة معالّمها في الوثيقة الحالية هي إنجازات يعتد بها، ونحن نثني عليها. وفي الوقت نفسه تعتقد الولايات المتحدة أن الإقدام على مزيد من الخطط والأعمال أمر يمكننا من الاستفادة الكاملة من الفرصة التي يتيحها هذا الاستعراض.

وتعكس هذه البيانات مؤشرات إيجابية لما يمكن استكماله خلال السنوات الخمس القادمة بالنسبة لتعليم الأطفال وتذليل العقبات التي لا تزال تواجهها، لا سيما في محافظات الوجه القبلي بالإضافة إلى جهود تنظيم الأسرة واستكمال شبكات الصرف الصحي.

وفي نهاية بياني أود أن أوجه نداء لحماية الطفل وتأمين حقه في الحياة والسلامة البدنية في مناطق الاحتلال الأجنبي والمنازل عات المسلححة وطالع مصر بوقف جميع الأعمال العسكرية التي عرضت المدنيين للقتل والتشريد في مختلف بقاع العالم، ونشير بصفة خاصة إلى ما يتعرض له الأطفال في أفريقيا وفي الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين وكذلك في لبنان من قتل وأعمال عنف راح ضحيتها أعداد كبيرة من الأطفال.

كما أود في هذا الصدد وعلى وجه الخصوص أن أشير إلى أطفال القارة الإفريقية الذين يعانون من أوضاع الفقر والجوع وانعدام السلم. وأدعوا كافة الدول لتأييد مبادرة الأمم المتحدة لدعم التنمية في إفريقيا حيث أن اتخاذ خطوات جادة لتوفير الحاجات الأساسية لهذه القارة سيكون الخطوة الأولى على طريق احترام حقوق الطفل في إفريقيا وفي العالم بأسره.

السيد هام (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بالإعراب عن التقدير للأمين العام لتقريره الرابع عن التقدم المحرز في منتصف العقد نحو تنفيذ قرارات مؤتمر القمة العالمية من أجل الطفل (A/51/256). ويرى وفدي أن التقرير يعطي صورة واضحة و شاملة لحالة الأطفال على الصعيد العالمي في نقطة منتصف الطريق الهامة هذه، ويقترح إجراءات مستقبلية لتنفذ خلال النصف الثاني من العقد بغية بلوغ أهداف عام ٢٠٠٠.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة للإشارة بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) دورها القيم في عملية المتابعة، ولقيادتها التوية في وضع خطة عمل وطنية ورصدها للتقدم المحرز في سبيل

ونتيجة للجهد المتواصل من قبل الأجهزة الدولية والوطنية، أصبحت حقوق الطفل من أكثر حقوق الإنسان القابلة للتطبيق الفعلي والتنفيذ العملي. ولقد أصبحت واقعاً متظوراً ومحسوساً تعكسه الخدمات الاجتماعية الأساسية المتنامية كالأنشطة الصحية والأنشطة التعليمية، وكذلك البنية المؤسسية للأنظمة القضائية والتشريعية الوطنية، إضافة إلى تنشئة الكوادر الحكومية والأهلية المؤهلة لخدمة الطفل في جميع مناحي الحياة.

لقد قامت مصر بالتصديق المبكر على اتفاقية حقوق الطفل كما أعلن الرئيس مبارك أعوام ١٩٨٩ إلى ١٩٩٩ عقداً لحماية الطفل المصري، وتبذل الحكومة جهوداً غير عادية من أجل توفير الرعاية للطفل، ومن ضمنها إنشاء المجلس القومي للأمومة والطفولة ووضع مشروع خطة قومية للطفولة في إطار الخطة العامة للدولة، ومن ضمن هذه الجهود إنشاء مكتبات متخصصة بشؤون الطفل في الأحياء المختلفة، وتوفير التأمين الصحي للأطفال في المدارس وهناك الآن حملات التوعية عن طريق أجهزة الإعلام حول صحة المرأة والطفل. ومؤخراً وافق مجلس الشعب في مصر على القانون الجديد الموحد للطفولة، والذي يتضمن مواد أكثر تماشياً مع نصوص الاتفاقية الدولية بالنسبة لعدد من الموضوعات كانت متبايرة بين عدة قوانين لا يوجد بينها انسجام تشعري مما جعل التعرف على تلك الأحكام أحياناً أمراً عسيراً على المواطن العادي، بل أحياناً على المحامي والقاضي المتخصص. وبذلك يصدر لأول مرة في مصر قانون اجتماعي فيه مختلف القواعد والأحكام الخاصة بالطفل، بدءاً من حقوقه وهو ما زال جنيناً، إلى أن يصبح بالغاً قادرًا على تحمل المسؤولية.

اليوم نستطيع القول، في إطار التقييم نصف العقد لـما تم تحقيقه من إنجازات على المستوى القومي، إن البيانات التي أوردتها التقارير المقدم من مصر إلى الأمين العام، فضلاً عن التقييم الذي أعده مكتب اليونيسيف بالقاهرة لبرامج التعاون القطري بتفاقن في تجسيد ما تم تحقيقه في مجال الصحة وتوفير مياه الشرب وبعض الخدمات الأخرى.

ونحن إذ نقف على عتبة الألفية الثالثة فإننا يجب أن نتصدى لمسألة الكيفية التي يتمنى بها لإحاد الحكومات وللمجتمع الدولي بأسره مواجهة هذه التحديات في السنوات المقبلة. وفي البداية فإن وضع حد لهذه الوفيات التي لا يبرر لها والتي يتعرض لها نحو ٨ ملايين طفل في كل عام يجب أن يظل على رأس الأولويات في السنوات القادمة. ولتحقيق ذلك ينبغي أن يساعد المجتمع الدولي البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لتقليل معدل الوفيات بين الأطفال.

وفي ضوء الدور المباشر والحاصل للمرأة في مجال رعاية الطفل، وشدة تعرض الفتيات للأذى، ينبغي تطبيق إطار تحقيق المساواة والتمكين للمرأة تطبيقاً أنشط بحيث تُدمج قضایا معاملة الجنسين في المجرى الرئيسي للاستراتيجيات الوطنية والدولية لنصف العقد القادم.

وفي ضوء الدور الحيوي للمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في مناصرة قضية الطفل وإذكاء الوعي العام والسياسي وتعبئة الموارد وتعزيز المشاركة النشطة والمنهجية ينبغي تشجيعهما على ذلك على جميع المستويات ابتداءً من رسم وتنفيذ الاستراتيجيات لنصف الثاني من العقد إلى رصد وتقدير ما يحرز من تقدم.

وثمة قضية أخرى يعتبرها وفدي ذات أهمية حيوية، تلك هي تجميع المؤشرات والبيانات الاحصائية فيما الأداتان اللتان يمكن بهما قياس التقدم كمياً لا في نصف العقد هذا فحسب بل وخلال التقييمات المستقبلية. والواقع المؤسف هو أننا عموماً نواجه قيوداً، كالقصور في البيانات وعدم توافرها، ونقص الموارد التي يعول عليها، وعدم ملاءمة تقنيات القياس وسوء تصنيف البيانات. ويعتقد وفدي جازماً أن تحسين جمع البيانات ومؤشرات القياس، والاحصائيات مسألة حيوية إذا كنا نريد إجراء تقييم دقيق لتقدير العمل نحو أهدافنا المشتركة.

وخلال الأعوام الخمسة الماضية تزايد الاعتراف بأن العمل في سبيل تحقيق الأهداف المقررة بالنسبة

لتحقيق هذه الأهداف. وفضلاً عن هذا فإن وفدي يعرب عن تقديره لشتى المنظمات غير الحكومية بما فيها اللجنة الوطنية لليونيسيف، التي ناضلت بالتزام وتفان عظيمين في سبيل أعمال برنامج العمل العالمي من أجل الطفل.

ويبيّن التقرير أن ثمة اتجاهها مشجعاً نحو بلوغ معظم الأهداف المتعلقة بالطفل في أكثر البلدان. ويتعلق أهم إنجازين في هذا الصدد بمكافحة الأمراض الممكّن توقّيّها والتصديق الذي يوشّك أن يكون عالمياً على اتفاقية حقوق الطفل التي تعتبر خطوة حاسمة في سبيل تهيئّة البيئة الملائمة لحماية الطفل. ويحق لنا جميعاً أن نعتزّ اليوم بهذه الإنجازات التي تحقّقت في منتصف العقد.

ونحن لا نزال على الرغم من هذه التطورات الإيجابية نواجه اليوم الكثير من التحديات نفسها التي واجهناها قبل خمس سنوات بل قبل ٥٠ عاماً. ومما يدعو للأسى أن عشرات الآلاف من الأطفال لا يزالون يلقو حتفهم كل يوم بسبب سوء التغذية والأمراض التي يمكن توقّيّها. ويؤكد التقرير أن نحو ١٢ مليون طفل دون سن الخامسة يموتون سنوياً، وأن نحو ٧٠ في المائة من هذه الوفيات يعزى إلى أمراض يمكن توقّيّها وبسبب سوء التغذية هم من البلدان النامية وخاصة جنوب آسيا وجنوب الصحراء الإفريقية. والأدهى من ذلك أن الملايين من هؤلاء الأطفال يعيشون في بيئات يشكّل الخوف والشقاء فيها جزءاً من حياتهم اليومية؛ والكثيرون من هؤلاء الأطفال يجندون كمقاتلين في الصراعات الإقليمية.

إلى جانب قضایا البقاء الأساسية ثمة مجال آخر يعد هاماً في فترة نصف المدة هذه وإن لم يدرج صراحة في عدد الأهداف المحددة ألا وهو مجال التفرقة في المعاملة بين الجنسين. ومن المؤلم أنه لم يطرأ تحسين يذكر في البلدان النامية بالنسبة لعلاج التفرقة بين الجنسين في القيد بالمدارس وفي محو الأمية وأن الحالة فيما يتعلق بالاستغلال التجاري للأطفال وبإفادات عن إساءة معاملة الأطفال في أنحاء العالم آخذة في التدهور.

احتياجات أطفالنا وحقوقهم. وتم تعزيز القوانين المتعلقة بحقوق الأطفال. وأنشئت آليات مؤسسة لحماية الأطفال، مثل اللجان الخاصة المعنية بملحقة مخالفي قوانين العمل. وفي قطاع الصحة، تمكنا من القضاء على آفة مرض الدودة الغينية، وخفضنا بشكل كبير عدد الوفيات التي تسببها الحصبة وتمكننا من تعميم معالجة الملح باليود تعميماً كاملاً تقريباً.

وفي باكستان، كما في العديد من البلدان النامية هناك عدد من المهام التي لا يزال من اللازم إنجازها. فمستويات الوفيات للرضع والأمهات ما زالت عالية بصورة غير مقبولة. ونحن ندرس وضع استراتيجية مماثلة على الصعيد الوطني للتغلب على العقبات الخطيرة المتمثلة في ضيق الموارد، وذلك في صورة مجموعة من التدابير الهادفة إلى ضمان الاستفادة القصوى من الموارد المحدودة. وينبغي أن تُساند هذه التدابير مجموعة من الموظفين المدربين والقوبيي الدوافع. ولذا، فإننا نركز على هذا الجانب. وبالرغم من إنجازاتنا، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للعناية الصحية وتقوية الخدمات القائمة.

ونعتقد أن من التدابير الفعالة على الصعيد الوطني لتحقيق أهداف مؤتمر القمة سن تشيريات قوية وإجراء إصلاحات اجتماعية - اقتصادية ونشر التعليم. ومما يبعث على الارتياح أن نشير في عملية المتابعة لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، إلى أن اتفاقية حقوق الطفل أصبحت تمثل المكان الأول بين جميع معاهدات حقوق الإنسان على مر التاريخ من حيث سرعة قبول الدول لها. فيحلول شهر تموز/يوليه ١٩٩٦، كان ١٨٧ بلداً قد صادق فعلاً على الاتفاقية. وهذا إنجاز رائع. ويهودونا الأمل في أن يساعد هذا المجتمع الدولي على بلوغ أهداف القمة.

وقد بيّن الأمين العام عن حق أن الامتحان الصحيح لجميع الإعلانات والخطط الدولية إنما يمكن في درجة تنفيذها من جانب الحكومات الوطنية وجميع قطاعات المجتمع. ونضيف إلى هذا أن هذه الإعلانات ينبغي أن يعادلها التزام جماعي بالقيام بعمل ملموس.

للطفل يسهم بطبيعة الحال في بلوغ الأهداف الأخرى الاجتماعية والاقتصادية. ومن الجلي أن سلسلة المؤتمرات العالمية التي عقدت برعاية الأمم المتحدة خلال التسعينيات في أعقاب مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل قد عززت ووسعـت فكرة التنمية التي محورها الإنسان وجداول أعمال البيئة وحقوق الإنسان. وعلى أساس هذه التجربة المشجعة يود وفدي إعادة تأكيد التزامه إزاء الطفل وإزاء صياغة شراكة دولية لإكمال المهام التي أماننا حتى حلول عام ٢٠٠٠. وأملنا الكبير أن تتحول مواد إعلان مؤتمر القمة العالمي إلى واقع في المستقبل غير البعيد.

السيدة ثاهم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود بلدي أن يشكر الأمين العام على تقريره عن التقدم المحرز في منتصف العقد بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٥/٢١٧ عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وفي رأينا أن التقرير مفيد ويتسم بالموضوعية والصراحة. ونود كذلك أن نعرب عن التقدير لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، على الدور الذي اضطلعت به ليس فقط في المساعدة على إخراج هذه الوثيقة، وإنما أيضاً في عملية متابعة أعمال مؤتمر القمة.

ونحن نثني على المنظمات غير الحكومية لما بذلته من جهود صادقة ومساهمة قيمة من أجل تحقيق مقاصد وأهداف مؤتمر القمة. وإن ما قامت به هذه المنظمات غير الحكومية من أعمال في مجال متابعة مؤتمر القمة لم يكن مجرد نضال تقليدي. لقد كان حملة كبيرة تشن نيابة عن الأطفال. وإن الكثير من الفضل فيما حققناه عند نقطة منتصف العقد إنما يعود إلى تلك المنظمات.

وتفتخر باكستان افتخاراً شديداً بكونها من بين الدول المبادرة إلى الدعوة لعقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وسنواصل التزامنا الثابت بالأهداف النبيلة للقمة. وفي باكستان، باشرت الحكومة العمل في عديد من البرامج التي تستهدف تحقيق أهداف الطفل التي حددتها القمة. ولقد صادقنا على اتفاقية حقوق الطفل. ونحن نعالج المسائل المتصلة بالطفل بدرجة عالية من العجالـة والجدية. ونـجحـنا في تولـيد وعيـ واسـعـ النـطاـقـ في جـمـيعـ قـطـاعـاتـ المـجـتمـعـ بشـأنـ

ونحن لا نخالف الأمين العام الرأي بصدق الملاحظات التي أبدتها بشأن أسباب التفاوت في التقدم. ومع ذلك نود أن نحذر من التفاضي عن أمر عجز بعض البلدان والمناطق عجزا دائمًا عن تحقيق الأهداف التي حددت على المستوى العالمي، وذلك اكتفاء ببيان الأوضاع القائمة فيها. فلا يمكن تجاهل الحالة إن استمرت مأساة وفيات الأطفال دون سن الخامسة في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب آسيا تشكل تحديا للاستراتيجيات الوطنية، حيث أن هذه الوفيات فيما معا تمثل ثلاثة أرباع مجموعة وفيات من هم دون الخامسة في العالم كله. إنها تستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة ومتضادرة. وسيتعين على صندوق الأمم المتحدة للطفولة أن يكشف جهوده. وسيتعين على المجتمع الدولي مساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها على صوغ برامج فعالة وتنفيذها.

والى يوم يتعرض للخطر بقاء الأطفال وحمايتهم ونموهم في العديد من أجزاء العالم، وبخاصة في البلدان النامية. وإنها مسؤولية المجتمع الدولي المشتركة أن يضمن لنا جميعا الفرصة ل التربية لأطفال يتمتعون بالصحة والتعليم والحماية والأمن. ودعونا لا ننسى محن الأطفال الذين يعيشون في ظروف سيئة للغاية، وبخاصة في حالات الصراعسلح.

إن الأطفال يمثلون مستقبلنا. وهم يستحقون مكانا على رأس جداول أعمالنا الوطنية والدولية. وقبل كل شيء، فإن الحلم بقيام عالم سعيد وآمن لا يمكن أن يتحقق طالما وجد طفل واحد يعيش في بؤس ويسار في أي جزء من العالم. وتؤيد باكستان تأييدا تاما توصية الأمين العام بأن تنظر الجمعية العامة في عقد دورة استثنائية بعد خمس سنوات لدراسة المدى الذي وصلت إليه دول العالم في الوفاء بوعودها بالنسبة للأطفال. وسيكون عام ٢٠٠٠ هو الوقت المناسب لتقييم إنجازاتنا. ودعوني أتعهد لكم اليوم، بأننا سنفي بوعودنا للأطفال.

وأخيرا، وبينما أتعهد بالوفاء بوعودنا للأطفال، اسمحوا لي أن أتأمل بعض المسائل وأعالج بعض القضايا ذات الصلة. فلماذا لا تزال هناك مشاكل خطيرة تتحدى الاستراتيجيات الوطنية في البلدان

وعند نقطة منتصف العقد، نشير إلى أن أعظم التقدم في سياق الحفاظ على الطفل قد تحقق في مجالات تغطية التعليم، ومكافحة أمراض الإسهال وشلل الأطفال والدواء الغينية والاضطرابات الناتجة عن نقص اليود، وتشجيع الرعاية الشديدة. وقد أصبح إنجاز هذه الأهداف ممكنا بفضل الجهود المتضادرة المبذولة من جانب الحكومات والمجتمعات، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ويجب علينا الآن أن نعمل على إدامة التقدم، ولا سيما في ميدان التعليم. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لبلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، حيث أن ٤٤ بلدا من أصل البلدان ١٨ التي تصل فيها نسبة تغطية تطعيم الأطفال إلى أقل من ٥٠ في المائة، هي بلدان واقعة في تلك المنطقة.

ونحن نشعر بقلق حاد لأن التقدم المحرز بشأن سوء التغذية ووفيات الأمهات، والتصاحح، وتعليم الفتيات كان ضعيفا أو مزعزا أو لا يكاد يذكر. وانتشار سوء التغذية بين الأطفال قد وصل إلى درجة مقلقة في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وفي بلدان جنوب آسيا، ويفسر نفس القول على وفيات الأمهات. أما التقدم المحرز في توفير المياه النظيفة والتصاحح وضمان تمكن جميع الأطفال من الانتظام بالمدارس فقد كان بطبيئا إلى حد مؤلم. إلا أن هناك مجالا آخر يورثنا الشعور بالقلق العميق. ففي حين أن معدل الوفيات لمن هم دون سن الخامسة قد انخفض في جميع المناطق، فإن وتيرة التقدم كانت أبطأ من أن تسمح بالوفاء بالهدف المحدد لنهاية العقد، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا.

وفي تحليل الأمين العام لمدى التنوع المشاهد في التقدم الحاصل من أجل تحقيق أهداف مؤتمر القمة، لاحظ أنه نظرا للخلفية التاريخية للبلدان والمناطق، واختلاف مستويات التنمية فيها، ومستويات القدرات الموجودة وغير ذلك من الأحوال القائمة عند نقطة البدء، فإن هذه البلدان والمناطق تواجه درجات متفاوتة من التحديات في سبيل الوفاء بالأهداف التي حددت على المستوى العالمي.

بمكان توطيد هذه الشراكة الحديثة الولادة ومد نطاقها. لقد أعطينا التزاما للأطفال وعليها الوفاء بوعودنا. ونحن نرحب بدعوة الأمين العام الجمعية العامة إلى النظر في عقد دورة استثنائية في غضون خمس سنوات لتدقيق النظر في مدى ما أنجزته دول العالم في مجال الوفاء بوعودها.

إنه لشرف لي أن أدلّي، باسم حكومة الهند، ببعض كلمات أمام هذه الهيئة مستعرضا التقدم الذي أحرزناه في تحقيق أهداف منتصف العقد. إن التزام الهند برعاية الطفل منذ استقلالنا متجسد في دستورنا. وفي سبيل متابعة ذلك الالتزام، اعتمدت حكومة الهند في عام ١٩٧٤ سياسة وطنية من أجل الطفل بغية توفير الخدمات الكافية للأطفال قبل وبعد الولادة وخلال فترة النمو، لكافالة تقديمهم من النواحي الجسدية والعقلية والصحية والتغذوية والتعليمية. وفي أعقاب الإعلان الذي اعتمدته ٧١ رئيسا من رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وضعت حكومة الهند لنفسها مهمة تحقيق أهداف كبرى في ميادين الصحة والمياه والمرافق الصحية والتغذية، والقضاء على التحيز لجنس دون الآخر، وتحسين حماية الأطفال الذين هم في ظروف صعبة للغاية.

إن الهند إحدى الدول الموقعة على الإعلان العالمي بشأن بقاء الطفل وحمايته ونماءه وخطبة العمل لتنفيذ الإعلان. وبتصديق الهند على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، فإن النهج الموجه إلى الحقوق فيما يتعلق بالطفل والتنمية يكتسي مزيدا من الأهمية، وسوف يشكل من الآن فصاعدا الأساس لاستراتيجية الحكومة نحو تحقيق أهداف كبرى في ميدان نماء الطفل.

وفي القطاع الصحي، تسعى تحقيق هدف تخفيض نسبة الوفيات والأمراض، إلى مدى يبلغ ٩٥ في المائة، مما يترك فجوة نسبتها ٥ في المائة سيجري العمل على سدها. وهذه مهمة هائلة بالنظر إلى ضخامة نسبة الصغار دون سن الـ ١٤ عاما بين سكان الهند، حيث أن من المقدر أن يبلغ عدد هؤلاء ٣٠٥ ملايين نسمة بحلول عام ٢٠٠١.

الفقيرة؟ وكيف يمكن لنا أن نعالج هذه العقبات الكباداء في طريق التنمية العالمية؟ إن الجواب على السؤال الأول يتجلّى في وجود عدم تناسب هائل بين ضخامة المتطلبات ومقدار الموارد المتاحة للبلدان المعنية لتمكينها من اتخاذ تدابير ملموسة وفعالة. والجواب على السؤال الثاني هو أن المجتمع الدولي بحاجة إلى معالجة هذه المشاكل بموارد كافية، وبدرجة عالية من التصميم والمثابرة، وعلى أساس التعبئة العامة لهذه الحرب.

السيد أحمد (الهند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئ الأمين العام على تقريره الجامع عن التقدم المحرز في منتصف العقد نحو تنفيذ قرار الجمعية العامة المتعلقة بمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (A/51/256).

لقد لاحظنا بارتياح أن المجال الذي أحرز فيه معظم التقدم كان مجال مكافحة الأمراض التي يمكن الوقاية منها، وهي بالتحديد النهوض بخدمات مثل التحسين ومكافحة الأضطرابات الناجمة عن نقص اليود، واستئصال أمراض شلل الأطفال، ودودة غينيا، وحماية الرضاعة الطبيعية. وما يبعث على التشجيع بصورة مماثلة أنتا نلاحظ تقدما ملمسا في تهيئة بيئه لحماية الطفولة بالتصديق شبه العالمي على اتفاقية حقوق الطفل والتحسين الكبير الذي طرأ على إمكانيات الوصول إلى المياه المأمونة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد عروة (السودان).

ولكن ما يبعث على القلق الكبير لدينا جمیعا أنه لم يحرز تقدما كبير فيما يتعلق ببعض الأهداف. والمجالات الأضعف تتركز في ميدان سوء التغذية، ووفاة الأمهات، وتعليم الكبار، ونشر خدمات التصحاح. ونتفق مع الأمين العام في أنه لا يزال يتطلب القيام بمزيد من العمل سعيا إلى تحقيق هذه الأهداف؛ فالتحديات في بقية هذا العقد ستتمثل في تحسين سجلنا. وفي حين أن القمة العالمية من أجل الطفل كانت لها قوة تعبوية فائقة إذ ولدت شراكة جديدة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمانحين ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، فإن من الأهمية البالغة

من مجموع ٠٠٠ ٧٥٠. ويتبين من المسح التعليمي لعموم الهند الذي أُجري في عام ١٩٩٣، أنه حدث تحسن في التسجيل الإجمالي في المدارس الابتدائية بنسبة ٤٢ في المائة بشكل عام، وبنسبة ٧,٥ في المائة بين البنات على مدى سبع سنين في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٣.

لقد ازداد معدل الانتظام في الدراسة للبنات في المناطق الريفية بنسبة ١٢ في المائة خلال السنوات الخمس الماضية. ونتيجة لزيادة الانتظام في المناطق الريفية خلال السنوات الخمس الماضية، تذهب الآن إلى المدارس الابتدائية في الهند ٣٦ مليون بنت من الفئة العمرية من خمس سنوات إلى ١٤ سنة.

ولتحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي، أدخل عدد من البرامج مثل "عملية السبورة"، و"مستويات الحد الأدنى من التعلم"، و"محطط التشغيل"، والتخطيط على الصعيد المصغر"، و"خطة التعليم غير النظامي". وتهدف هذه البرامج إلى تحقيق تحسن كبير في مراقب التعليم ونوعيته في المدارس الابتدائية مع إدخال تحسين على المستويات الحالية للتحصيل التعليمي عند الأطفال.

وبغية القضاء على التحيز لجنس دون الآخر ولزيادة حماية الأطفال الذين هم في ظروف صعبة للغاية يجري تنفيذ خطة وطنية لعقد الطفلة ١٩٩١ ٢٠٠٠ المنظم في إطار رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. ويجري تشجيع المنظمات غير الحكومية على بدء خدمات خارج المؤسسات. ويجري التشدد في تطبيق قانون (حظر وتنظيم) عمل الأطفال لعام ١٩٨٦، حيث أن عمل الأطفال مستمر بسبب الظروف الاجتماعية - الاقتصادية القاهرة.

ورغم إنجازاتنا، لا تزال المهام أمامنا رهيبة. ومع ذلك، نتعزم مواجهتها منذ البداية وبقوة. وتحري محاولة استخدام وتعبئة الموارد الداخلية والخارجية بطريقة مثلى. وتعتبر جهودنا في ميدان إنماء الطفل دليلاً على التزام الهند بقضية الأطفال. وتستهدف أعمالنا تحقيق تنمية محورها الطفل ولا يعتبر فيها الأطفال مجرد متلقين لمزايا الخدمات والبرامج وإنما محور التركيز في التنمية ذاتها.

أما فيما يتعلق بالهدف المتمثل بالوصول العمومي إلى مياه الشرب المأمونة والمراافق الصحية المحسنة، فقد تمكنا حتى الآن من تزويد ٨٩,٣ في المائة من المساكن بمصدر واحد على الأقل من مصادر مياه الشرب. وحالياً، فإن عدد القرى التي لا يتتوفر لها أي مصدر من مصادر مياه الشرب أقل من ٠٠٠ ١ قرية. وقد بدأ بتنفيذ مشاريع رائدة لمعالجة التسمم بالفلور في ولايات أندرا براديش، وهاريانا، وراجستان، والبنجاب، وغوجارات، حيث أبلغ عن حوادث تسمم بالفلور. وتشمل إمكانية الوصول إلى المراافق الصحية للتخلص من النفايات ما سبته ١٩,٢ في المائة من الأسر المعيشية الريفية.

وفيما يتصل بالتجذية، أبلغت ١٥ ولاية كبيرة عن تغطيتها لما يزيد على ٨٠ في المائة من الأطفال الذين يحصلون على تحسين ضد الحصبة ويُعطون الجرعة الأولى من فيتامين ألف التي يبلغ عدد الوحدات المعطاة منها ١٠٠ ٠٠٠ وحدة دولية. وقد أضيفت مادة اليود إلى ملح الطعام في مرحلة الإنتاج بنسبة تزيد على ٦٧ في المائة من ملح الطعام المنتج. وقد أبلغ أن المعالجة بالإمالة الفموية أصبحت شائعة في أكثر من ٨٠ في المائة من قراراتنا.

وإن سياسة التغذية الوطنية التي اعتمدتها حكومة الهند في عام ١٩٩٣ تؤتي نتائج مؤكدة نحو حل مشكلة سوء التغذية عن طريق التدخل المباشر في التغذية بالنسبة للمجموعات الشديدة الضعف، وعن طريق شروط مختلفة لتحسين التغذية.

أما فيما يتعلق بالتعليم، فإن السياسة الوطنية للتعليم لعام ١٩٨٦ وبرنامج العمل لعام ١٩٩٢ ينظران إلى التعليم بوصفه شيئاً أساسياً لتنمية الطفل من جميع النواحي، ويشترطان توفير التعليم المجاني والإلزامي من نوعية مرضية لجميع الأطفال حتى سن الرابعة عشرة وذلك قبل انتهاء هذا القرن. وتشدد أيضاً السياسة الوطنية للتعليم على تسجيل جميع الأطفال في المدارس. ويتبين من الحالة الراهنة أنه يتبع الآن نهج التزايد التدريجي للتعليم الابتدائي في ١٢٥ مقاطعة وذلك بـ ١٥ ٠٠٠ مدرسة ابتدائية

وبفضل الجهود الدؤوبة التي تبذلها الحكومة الصينية، تحسنت بقدر كبير الظروف الأساسية للأطفال الصينيين، وتشير معظم المؤشرات إلى تحقيق أهداف منتصف العقد. وفي ميدان الرعاية الصحية، أنشأت الصين الآن نظام رعاية صحية للنساء والأطفال يناسب ظروفنا. وتغطي الشبكة الثلاثية للرعاية الصحية والوقاية من الأمراض في المناطق الحضرية والريفية على السواء، الأطفال في جميع أنحاء البلد. وأدى الاستخدام الواسع والمخطط للقاحات التطعيم للأطفال إلى تخفيض كبير في حدوث الأمراض التي يمكن اتقاؤها بالتطعيم فضلاً عن تخفيض كبير في معدل الوفيات. ومن المتوقع أن نصل بحلول عام ٢٠٠٠، إلى هدف القضاء على شلل الأطفال. وفي عام ١٩٩٥، كانت نسبة وفيات الرضع والأطفال تحت سن الخامسة ٣٦,٤ في الألف و ٤٤,٥ في الألف على التوالي، أي بانخفاض نسبته ٢٧ في المائة بالمقارنة عام ١٩٩١.

وفي ميدان التعليم، دأبت الحكومة الصينية على إعطاء تعليم الأطفال أولوية عليا، وزادت سنويًا من اعتماداتها في هذا المجال. وفي الوقت الحاضر، بلغ معدل تسجيل الأطفال في سن الدراسة ٩٨,٥ في المائة للذكور و ٩٨,٢ في المائة للإناث، وكلاهما يتجاوز أهداف منتصف الفترة. وقد نجح مشروع الأمل الذي بدأ في جميع أنحاء البلد في عام ١٩٨٩ لمساعدة الأطفال الذين لا يستطيعون تحمل نفقات التعليم في إبقاء ٢٥٠ ١ طفل في المدارس، والذين لو لا ذلك لكانوا قد تسلبوا.

وتولي الصين أهمية كبرى لحماية الأطفال المعوقين وقد حاولت بجهود شاق تهيئة الظروف المواتية لبقائهم وتنميتهم. وبنهاية عام ١٩٩٥ تحسنت الوظائف الطبيعية لما مجموعه ٣٦٠ ٠٠٠ طفل كانوا يعانون من آثار شلل الأطفال بعد أن أجريت لهم عمليات جراحية، وقد استعاد أكثر من ٦٠ من الأطفال الصم سمعهم. وارتفاع معدل تسجيل الأطفال المعوقين في سن الدراسة من ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦٠ في المائة اليوم، وإلى ٨٠ في المائة في الأقاليم المتقدمة اقتصاديًا. وتعمل الحكومة الصينية التي لم تقنع بهذه الإنجازات

وفي الختام، يود وفدي أن يحيث المجتمع الدولي على أن يتعاون على نحو أوسع مع الحكومات الوطنية في التنفيذ الناجح للاستراتيجيات التي وضعها بغية الوفاء بوعودنا إزاء أطفال العالم. وأود أن أوجه عبارات التقدير إلى الكثير من وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة، على المساعدة التي قدمتها في المهام التي حددناها لأنفسنا، وأن أعرب عن الأمل في أن يستمر مثل هذا التعاون.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد انعقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل منذ ست سنوات بنجاح. واليوم، يسعدنا أن نرى أن جميع البلدان قد عملت بجد من أجل تحويل الالتزامات التي قطعتها على أنفسها في مؤتمر القمة هذا إلى حقيقة واقعة. وذلك بما تحقق من نتائج مشجعة في تحسين بقاء الطفل وحمايته ونمائه. ويعود هذا، أولاً وقبل كل شيء، إلى الإرادة السياسية لجميع الحكومات وللتزامها بالطفل فضلاً عن دخول اتفاقية حقوق الطفل حيز النفاذ، وهي الاتفاقية التي وفرت، كصك قانوني دولي، إطاراً قانونياً للإجراءات التي تتخذها البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، قام التعاون الدولي الفعال أيضاً، باسم الأطفال، بدور إيجابي. ويود الوفد الصيني أن ينتهز هذه الفرصة للإعراب عن تقديره لصدق وصمود الأمم المتحدة للطفولة على الدور الهام الذي اضطلع به خلال السنوات الست الماضية.

وتندد الصين الآن بإخلاص الالتزامات التي قطعتها على نفسها في مؤتمر القمة. وقد قامت هيئاتنا التشريعية بصياغة مجموعة من القوانين والأنظمة القانونية الخاصة ببقاء الطفل وحمايته ونمائه ووافقت عليها، على أساس دستورنا. وقد تشكل نظام قانوني كامل لحماية حقوق ومصالح الطفل. وفي عام ١٩٩٢، أعلنت الحكومة الصينية رسميًا الخطوط العامة لخطة التنمية للأطفال الصينيين في التسعينات. وقد شكل مجلس الدولة لجنة معنية بالمرأة والطفل، تشرف على تنفيذ تلك الخطوط العامة.

حماية الحقوق والمصالح الأساسية للأطفال الأبرياء
في البلدان الخاضعة للجزاءات.

وثالثا، تعتبر حماية الطفل من المعلومات والمواد الضارة من بين العناصر الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل. وللأسف، إن ثقافة العنف والقتل والمطبوّعات الخلية والمخدرات التي تمارس دون رادع في بعض البلدان قد أسفرت عن سقوط عدد كبير من الأطفال ضحية لها. والأكثر من ذلك، تتم هذه الثقافة حاليا إلى مناطق أخرى من العالم، مما يشكل تهديداً للصحة العقلية والبدنية للأطفال. ولهذا، من الأهمية بمكانتها تنفيذ الأحكام المذكورة سلنا في الاتفاقية بوقف إنتاج ونشر المنتجات الثقافية السامة وأن تستبدل بها معلومات ومواد صحية وسليمة.

ورابعا، فإن مسألة الموارد هي المفتاح لتحقيق أهداف نهاية العقد. ومبادرة الـ ٢٠/٢٠ لها جوانبها الإيجابية، وينبغي بالتالي تعزيزها. ومع ذلك، وبغية الحصول على موارد إضافية لمساعدة البلدان النامية على تحقيق أهداف نهاية العقد، يجب بذل الجهد علىعكس اتجاه الانخفاض الحالي في المساعدة الإنمائية الرسمية. والتراجع عن الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة من أجل الطفل يعني خداع الأطفال.

خامسا، تواجه إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مشكلات أكبر في محاولتها تحقيق أهداف منتصف العقد. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة التي توفر المساعدة الإنمائية، لا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة، أن تولي اهتماماً خاصاً لهذه المنطقة ولمناطق جنوب آسيا، وأن تقدم إليها مساعدة أكبر في المجالات المالية والتكنولوجية والأفراد كي تساعدها على اللحاق ببقية أنحاء العالم خلال السنوات الخمس المقبلة.

ولا يوجد شيء في حياتي يسعدني أكثر من رؤية الابتسامة على وجوه الأطفال. وأتمنى صادقاً أن يعيش الأطفال في كل مكان حياة سعيدة.

على بذل ومواصلة بذل المزيد من الجهد في هذا المضمار.

ويجب أن يقوم استعراض منتصف العقد بعملية تقييم للتقدم المحرز وتحديد للمشاكل القائمة. ومن وجهة النظر العالمية، لا تزال الاستجابة ضعيفة تجاه بعض من مجالات الأهداف العديدة المحددة في مؤتمر القمة، مثل خفض سوء التغذية، وخفض معدل وفيات الأمهات وزيادة محو أمية الكبار. بل هناك حاجة أكبر لأن يبذل المجتمع الدولي جهوداً خاصة وذلك أساساً من أجل خفض معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة. وفي هذا السياق، يشاطر الوفد الصيني آراء الأمين العام بشأن بقاء الطفل وحمايته ونمائه في السنوات الخمس التالية ويتفق مع التوصيات التي قدمها في تقريره.

ويعتقد الوفد الصيني أن المجتمع الدولي يجب أن يركز جهوده في المجالات التالية: أولاً، لا يزال الفقر السبب الأساسي الذي يعرض للخطر بقاء الطفل وحمايته ونمائه. لقد أدى الفقر في الأسر والمجتمعات إلى حرمان الكثير من الأطفال من الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. ويعتبر الفقر أيضاً واحداً من أساباب تشغيل الأطفال وبغائهم. وما لم تستأصل شأفة الفقر، لن يكون تعزيز بقاء الطفل وحمايته ونمائه أكثر من مجرد كلمات جوفاء. ولهذا، يجب أن يعطي المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، بصفة خاصة أولوية عليا للقضاء على الفقر لدى النهوض بقضية الأطفال.

وثانياً، كان أحد الأهداف الرئيسية المحددة في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل أن يضع الأطفال في مناطق الصراع والمناطق التي مزقتها الحرب تحت حماية خاصة. وفي السنوات الأخيرة، شهدت بعض المناطق صراعات مسلحة وحروباً مستمرة. ونتيجة لذلك، توجد أعداد كبيرة من الأطفال الذين هم بحاجة إلى مثل هذه الرعاية. ويجب أن يبذل المجتمع الدولي، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، جهوداً خاصة من أجل تزويد هؤلاء الأطفال بالتعسّف بالحماية اللازمة في الوقت المناسب. ويجب أن تتخذ الأمم المتحدة أيضاً إجراءات فعالة من أجل

الاستعراض لمنتصف العقد لما تحقق من تقدم منذ مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، مؤكداً أن الاستعراض يمكن أن يصبح أساساً هاماً لأنشطة أخرى تتوجه نحو تحسين حالة الطفل.

وفي عام ١٩٩١، صدق أوكرانيا على اتفاقية حقوق الطفل، مرتبطة بذلك بتعهدات جديدة بإيجاد أساس تشرعي كافٍ للحماية الاجتماعية للأسر التي لديها أطفال. ومنذ ذلك الحين، اتخذ عدد من الخطوات العملية من أجل تحسين حالة الطفل في أوكرانيا. وفي غضون السنتين الماضيتين، تم إقرار برامج وطنية تتعلق بتحفيظ الأسرة والأطفال في أوكرانيا. وأعدت دراسة تحليلية بعنوان "الأطفال في ظروف الفترة الانتقالية".

ويهدف البرنامج الوطني المتعلق بالأطفال إلى تهيئة ظروف مواتية من أجل: إنماء الطفل؛ وكفالة حمايته القانونية والاجتماعية؛ والوقاية من الأمراض؛ وتوفير أكثر السبل التي يعتمد عليها في الرعاية الصحية للطفل وعلاجه؛ وتنفيذ تدابير جذرية للوقاية من الأمراض المعدية؛ والقضاء على سوء التغذية بين الأطفال؛ وتنفيذ تدابير لمنع الجريمة، وإساءة استعمال المخدرات، وإدمان المشروبات الروحية والتدخين بين الأطفال. وبغية زيادة تحسين الجهود المبذولة على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ أحكام الاتفاقية والإعلان العالمي، أنشئت مؤخراً لجنة خاصة مشتركة بين الوكالات.

ولقد ذكرت للتو هذه الأمثلة القليلة لأبين أنه على الرغم من الصعوبات الاقتصادية الخطيرة التي تعانيها أوكرانيا خلال الفترة الانتقالية الراهنة، تواصل هيئات الدولة والهيئات الحكومية اتخاذ تدابير اجتماعية مناسبة لحفظ على الرصيد الوراثي للأمة الذي يمكن فيه مستقبل أوكرانيا.

إن تقييم إنجازات منتصف العقد يوفر لنا من الأسباب ما يحمل على بعض التفاؤل. ويكشف في الوقت نفسه، عن مجالات لم يتم فيها إحرار تقدم بعد. واستمرار التدهور في وضع الأطفال في العديد من مناطق العالم هو موضع قلق خاص. ومشكلة منع

السيد يلتشنينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل المعقود عام ١٩٩٠ ودخول اتفاقية حقوق الطفل حيز النفاذ بما ملuman تاريخياً في تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى إرساء أساس سياسي وقانوني للنهوض بالطفل. وتأكيد أوكرانيا تأييدها للاستنتاج الذي توصل إليه الأمين العام في تقريره بشأن التقدم المحرز في منتصف العقد نحو تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٧/٤٥ المتعلق بمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ومفاده:

"ذلك لم يرق مؤتمر القمة بالطفل إلى مكانة جديدة في جدول الأعمال الدولي فحسب، بل أتاح منطلقاً لإنشاء الحركة الدولية لمناهضة الفقر بجميع أبعاده الاجتماعية والاقتصادية."

(A/51/256)، الفقرة (٣)

وأعتقد أن هذه فرصة طيبة للإعراب عن امتناننا لمجموعة البلدان، وأقصد باكستان، والسويد، وكندا، ومالي، ومصر، والمكسيك على المبادرة التي تقدمت بها في الوقت المناسب لعقد مؤتمر قمة يكرس للطفل.

إن الدول الموقعة على الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وعلى خطة العمل ذات الصلة أدركت أنه ما من مهمة أخرى تستحق أولوية أكبر من حماية الطفل ونمائه، وذلك الطفل الذي سيكون مسؤولاً عن مواصلة بقاء الحضارة البشرية واستقرارها وتقديرها. ونحن نرى أن القرارات المتخذة في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل أثبتت جدواها وأظهرت أننا ماضون على الطريق الصحيح.

إن الجلسة التي تعقدها الجمعية العامة اليوم هامة جداً لتقييم التقدم المحرز بشأن تنفيذ أحكام الوثائق المذكورة أعلاه. وبامكاننا أن نستخلص من تقرير الأمين العام أن رعاية الطفل تشغّل مكاناً هاماً في السياسات المحلية للعديد من الحكومات. وأوكرانيا، من جهتها، تبذل قصارى جهودها للوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل. وقبل عدة أشهر، تعدد رئيس أوكرانيا في رسالة بعثها إلى الأمين العام بتقديم كامل دعمه للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل إجراء هذا

من اتجاه نحاول من خلاله إبراز قضية الطفل في جدول الأعمال السياسي الدولي. ويمثل الإعلان وخطة العمل المنشقان عن مؤتمر القمة التزامنا بمواصلة العمل الذي تم الشروع فيه فعلاً لتحقيق مجموعة من أهداف واستراتيجيات التنمية من أجل الطفل في عقد التسعينات.

ونرى أن النتائج المحرزة في منتصف العقد ينبغي أن تبقى على رخم العملية من أجل الطفل وأنه ينبغي توخي اتباع نهج شامل نظراً لوجود رابطة وثيقة حتمية بين التنمية وحقوق الإنسان والبيئة والسكان.

وأوروغواي، في سبيل إعداد خطة عملها بشأن السياسة الاجتماعية وفي مجالات التعليم والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة والتغذية والمرأة والصحة، أنشأت فريقاً للتنسيق حظي بالدعم التقني والمالي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومساعدة برنامج التعاون التقني بمكتب التخطيط والميزانية التابع لرئاسة الجمهورية والقادة والمسؤولين في كل القطاعات المعنية.

وأوروغواي رائدة في السياق الإقليمي نظراً لتقديم سياساتها الاجتماعية بشأن الطفل. ومن الناحية التاريخية ارتبط توطيد الديمocrاطية والمبادئ الجمهورية في أوروغواي بتنمية نظامها التعليمي وتوفير الحماية الاجتماعية للأطفال والشباب.

وفي مجال التعليم، على الرغم من أن معدل معرفة القراءة والكتابة في أوروغواي يصل إلى ٩٧ في المائة، تعكف حكومة أوروغواي على تنفيذ إصلاح تعليمي شامل لم يسبق له مثيل في هذا القرن تشمل أولوياته تعزيز نوعية التعليم في مختلف المستويات وتوسيع شمول التعليم قبل سن الدراسة ليشمل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥٠٠٠ الرابعة والخامسة مما سيؤدي إلى تسجيل تلميذ جديد بحلول سنة ٢٠٠٠؛ وإعادة تنظيم ساعات الدراسة في التعليم الثانوي بغية زيادة الوقت الذي يقضيه الطلاب في المؤسسات التعليمية، وإعادة تصميم التعليم المتاح في الميدان

بيع الأطفال والقضاء عليها، وبقاء الأطفال واستغلالهم في المطبوعات الخليعة هي أمور تتطلب بصفة خاصة اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. والمؤتمر العالمي الأول بشأن الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، وهو المؤتمر الذي انعقد في استكمول آب/أغسطس الماضي، كان خطوة هامة وحسنة التوقيت في هذا الاتجاه.

ويرى وفد بلادنا أن مؤسسات تابعة للأمم المتحدة من قبيل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها يجب أن تواصل الأضطلاع بدور رئيسي في هذا الصدد. وأود أنأشيد بالجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للطفولة في بلدي. ونرحب كذلك بالقرار الأخير القاضي بإنشاء مكتب إقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة لأوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، ودول بحر البلطيق وبلدان رابطة الدول المستقلة، مع فتح مكاتب للاتصال في كييف، ومنسك، وموسكو.

إن المناقشة الحالية لتقرير الأمين العام تبين أنه لا يزال يتquin القيام بالكثير. لذلك، يتquin علينا بذل المزيد من الجهود المشتركة من أجل إيجاد حلول جديدة لو أردنا أن نحقق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل بحلول العام ٢٠٠٠. وكلما وفرنا الرعاية للأطفالنا اليوم، ازدادت ثقتنا بمستقبلهم، وبالتالي بمستقبل كل بلد، وكل منطقة، والعالم بأسره.

وينبغي أن نتذكر دائماً أنه كانت هناك أوقات عندما كنا نحن أطفالاً أيضاً، وكانت لنا أحلامنا وتوقعات لآبائنا. وثمة مثل مشهور أعتقد أنه لا يقتصر على بلدي وهو: ما تزرعه إيه تحصد. وهكذا، وحسبما ذكر الأمين العام بحق صباح أمس، فلنعطي الأولوية للأطفال. ولنفعل كل ما في وسعنا لتحقيق توقعات أطفال العالم.

السيدة سمولسيك (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل جزء

ال العالمي الأول المعنى بالرضا عن الطبيعة الذي سيعقد في تايلند في كانون الأول/ديسمبر.

وقد تعهدت أوروجواي بتنفيذ الأهداف المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وأعدت خطة عملها من أجل الطفل. ووفقاً لبيانات اليونيسيف يأتي بلدنا ضمن البلدان التي حققت أهداف منتصف العقد بمستوى رفيع من الالتزام التقني القطاعي. لذلك، فإن وضع هذه الأهداف يعتبر إيجابياً بشكل عام. بيد أن التغيرات السريعة في مجتمع أوروجواي أظهرت حالات جديدة ومشاكل وليدة تتضمن أساليب جديدة فهناك حاجة جديدة لحماية السكان الذين يواجهون قضايا مثل سوء معاملة الأطفال والعنف المنزلي وإساءة استعمال المخدرات وحمل المراهقات ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز).

وفقاً لبرنامج حكومة أوروجواي تتمثل الأهداف الوطنية الرئيسية في وضع استراتيجية إنسانية تستند إلى توطيد الديمقراطية وتعزيز المساواة والتكامل الاجتماعي والتوزيع المنصف للخيارات والفرص بين جميع مواطني أوروجواي في مجتمع لا يستبعد فيه أي شخص. وهذا يعني تحقيق تكافؤ الفرص الفعال منذ بدء حياة الناس وفتح آفاق جديدة للشباب وتوسيع سبل إدماجهم في سوق العمل وتهيئة مجالات جديدة من النشاط لتنمية شخصيتهم وكفالة الخيارات أمامهم للمشاركة في المجتمع.

وأوروجواي ملتزمة بالثابتة على العمل من أجل القضاء على العقبات التي تعيق تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل حتى يتتسنى للأجيال المقبلة من البنين والبنات التمتع بمستويات معيشية كريمة وحتى تحقق مجتمعاتنا قدرًا أكبر من التضامن والمساواة.

السيدة فلوريز بريدا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تؤيد حكومتي النتائج الواردة في تقرير الأمين العام (A/51/256) بأنه كانت للأهداف التي وضعها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل قوة

المهني والفنى بإعادة بناء التعليم الجامعي لكي يفي باحتياجات سوق العمل وإنشاء وظائف جديدة.

وبالنسبة لصحة الأطفال فإن تقديمنا ونضجنا المبكرین في إضفاء الطابع المؤسسي على الخدمات الاجتماعية أديا إلى تقديم كبير يتجلّى في مؤشراتبقاء الطفل.

ويتمثل الهدفان الرئيسيان لوزارة الصحة العامة في زيادة معدلات الرضا عن الطبيعة وخفض معدل وفيات الأطفال بدرجة كبيرة. ولقد انخفض هذا المعدل في السنة الماضية إلى ١٦ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لأوروجواي في ميدان الصحة في تحسين القدرات الذهنية والبدنية والعاطفية للأطفال. وقد تجلّى هذا فعلاً في تخفيف معدل وفيات الأطفال. لكن هناك مشكلة ينبغي حلها وهي أن ١٥ في المائة فقط من أطفال أوروجواي يحظون برضا عن الطبيعة حتى سن ستة أشهر. وهذا يؤثر، وبالتالي، على بناء الأطفال وتنشئتهم ونموهم. لذلك فإن التحدي الذي ينبغي علينا مواجهته هو تحقيق هدف الرضا عن الطبيعة بنسبة ٧٥ في المائة من الأطفال حتى سن ستة أشهر بحلول عام ٢٠٠٠. وهذا سيكون أمضى سلاح لتخفيف معدل وفيات الأطفال إلى ١٠ لكل ٠٠٠ في بلد تضمن ظروفه الصحية نوعية حياة تعتبر متميزة في المنطقة. ووفقاً للرقم القياسي للتنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأتي أوروجواي في المرتبة الثانية والثلاثين في العالم والثالثة في أمريكا اللاتينية.

وإن تعزيز المستشفى الملائمة للطفل، الأمر الذي يعزز بدوره الرضا عن الطبيعة من الأم، نوهت به بشكل خاص منظمة الأمم المتحدة لطفولة (اليونيسيف). وفي هذا الصدد ستشارك أوروجواي في المؤتمر الأول لبلدان المخروط الجنوبي المعنى بالرضا عن الطبيعة الذي سيعقد في سانتا كاتارينا في البرازيل في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. وهدفه توقيع رسالة التزام بإرساء سياسة موحدة بشأن الحواجز بالنسبة للمنطقة بأكملها. وهذه الوثيقة ستطرح على المؤتمر

المنظمات في إطار منظومة الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها من أجل الأطفال، والذي لعبت فيه اليونيسيف دوراً قيادياً لا يمكن إنكاره. وتشملها مع الاتفاقيات المعتمدة في القمة العالمية من أجل الطفل، يوجد في كوبا برنامج عمل وطني يعمل كأداة للسياسة الاجتماعية، دعماً للبرامج التي يضطلع بها بلدي لتنمية أطفاله بشكل عام. وقد حصلنا في تنفيذ برنامجنا الوطني على الدعم المستمر من هيئات المنظومة، وحصلنا بشكل خاص على إسهام الوكالات التي تعمل في مجال رفاه الطفل وصحته، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واليونيسيف.

ومنذ أكثر من ثلاثة عقود تركز الحكومة ومنظمات المجتمع الكوبي جهودها وطاقاتها على معالجة الانتكاسات الخطيرة التي أثرت تاريخياً على الظروف المعيشية لأطفالنا وعلى بقائهم ونمائهم ورفاههم. وتشمل هذه الجهود جميع ميادين الحياة الاجتماعية، وبشكل خاص التعليم والصحة.

وقد استطاعت كوبا بالفعل تحقيق أو تجاوز معظم الأهداف التي حددتها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل بحلول العام ٢٠٠٠. ويكتسي ذلك بأهمية خاصة عندما نأخذ في الاعتبار أن السنوات التي أعقبت القمة كانت بالذات أصعب السنوات في التاريخ الاقتصادي للجزيرة. فقد تعين على بلدنا أن يتعامل مع الانهيار المفاجئ للعلاقات الاقتصادية والتجارية وأشكال المعاونة الإنتاجية التي أرسى ت عبر العقود مع بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقاً. وقد رافق ذلك تضييق حصار الولايات المتحدة، الذي يشمل الغذاء والدواء لأطفالنا.

وقد انخفضت القوة الشرائية بلدي بحوالي ٨٠ في المائة في الفترة بين ١٩٨٩ و ١٩٩٣. وهذا يعطي صورة عن حجم الجهد الذي بذلناها للحفاظ على بعض مؤشرات رفاه الطفل في كوبا أو حتى تحسينها. ففي كوبا، وصلت نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٤ عاماً المقيدين في

حشد غير عادي ولدت مستوى متعددًا من النشاط من أجل الأطفال في كافة أنحاء العالم.

إن التقدم المحرز لا يمكن إنكاره. والأهداف المتعلقة ببقاء الطفل مثل التحصين الشامل ومكافحة أمراض الإسهال وتشجيع الرضااعة الطبيعية تكفينا لكي نستنتج أن الجهد المبذول كان مجدياً.

ومع ذلك، لا نعتقد أنه يحق لنا أن نتباهى عندما يكون التقدم المحرز قليلاً أو معدوماً صوب تحقيق الأهداف المحددة في تلك المجالات الرئيسية مثل وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة، أو سوء التغذية أو تعليم البنات. ولا يمكن لأحد أن يتغافل تباين التقدم المحرز صوب تحقيق هذه الأهداف فيما بين مختلف المناطق، وكذلك فيما بين مختلف البلدان داخل هذه المناطق.

والواقع أن الإرادة السياسية في تعبئة وتمكين جميع الموارد سعياً إلى تحقيق هذه الأهداف لم تكون متساوية على المستوى الوطني. ومع ذلك، نحن نعتقد أن القيود الأساسية تكون في معظم الحالات ناجمة إلى حد كبير عن العوامل الهيكيلية التي تتطلب إجراءً يتجاوز حدود حكومة بعينها. ومن العبث السعي إلى تحقيق التنمية العامة للأطفال دون التنمية العامة للبيئة الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشون فيها.

ويجب أن توأكب الجهود الوطنية فلسفة جديدة للتضامن الدولي من شأنها أن تولد موارد جديدة لمساعدة البلدان النامية على تعزيز خططها الوطنية المتصلة بمتابعة مؤتمر القمة. وفي الوقت الذي يمكن أن تتركز فيه الإجراءات الحكومية في ميدان التعليم في مجموعة من البلدان على أهداف مثل ضمان وصول جميع الطلاب إلى تكنولوجيا الحاسوب، فإن حكومات في مجموعة كبيرة من البلدان لا تتوفر حتى الدفاتر والأقلام التي يتطلبه نظام التعليم الابتدائي.

وتود كوبا أن تؤكد بصورة محددة للغاية على النتائج الملمسة المحرزة في التعاون فيما بين

وبالإشارة الى مؤتمر القمة، ذكر تقرير عام ١٩٩٠ عن حالة الأطفال في العالم ما يلي:

"إن أي تجديد رئيسي للجهود لحماية أرواح الأطفال ونمائهم، وإنتهاءأسوء جوانب الفقر سيكون أكبر استثمار طويل الأمد يمكن للجنس البشري أن يستثمره في مستقبل رخائه الاقتصادي واستقراره السياسي وسلامته البيئية" (حالة الأطفال في العالم، ١٩٩٠)

ولا يزال هذا القول منطبقاًاليوم، وسيظل في الحقيقة منطبقاً لسنوات قادمة.

وفي أعقاب مؤتمر القمة العالمي بدأ البلدان بترجمة التزاماتها إلى أعمال.

وفي الفلبين، وضعت خطة العمل لأطفال الفلبين في التسعينات وما بعدها، والتي جاءت نتيجة للجهود التعاونية بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني الآخرين، موضع التنفيذ. وكانت هذه استجابة بلادي لدعوة مؤتمر القمة إلى وضع الأطفال في المقام الأول في جدول أعمال التنمية. وقد أدرجت التزاماتنا وأهدافنا من أجل أطفال الفلبين كجزء من الخطة الإنمائية المتوسطة الأجل وخطبة الإصلاح الاجتماعي.

وفي هذا المنعطف، أود أن أشير بوجه خاص إلى المساعدة والإسهام القيمين من جانب منظمة الأمم المتحدة للطفولة في جهودنا لتنفيذ خطة عملنا. ونشكر أيضاً شركاءنا في التنمية وبقية أعضاء نظام الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التابع للأمم المتحدة.

وبعد ستة أعوام يبلغنا الأمين العام بأن هناك اتجاهًا مشجعاً في معظم البلدان نحو تحقيق الغالبية من الأهداف. ومع ذلك فإن تقريره يسلم أيضًا بالافتقار إلى التقدم الملحوظ في بعض المناطق، وبخاصة في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا.

المدارس الابتدائية إلى ٩٧,٦ في المائة، بينما ظل معدل وفيات الرضع لأربع سنوات متتالية أقل من ١٠ لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء؛ وفي عام ١٩٩٥ بلغ هذا المعدل ٩,٤.

إن النظرية القائلة بأن سعادة الطفل تتجاوز في قيمتها جميع ثروات العالم هي التي تسترشد بها سياسة حكومة بلدي عموماً، لا بالنسبة لأطفال كوبا وحدهم. فقد قدم أكثر من ١٥٠٠ طبيب كوفي خدماتهم، من دون مقابل، في عشرات من البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، يدرسأطفال من جميع أنحاء العالم في مدارستنا وفي جامعاتنا. وحصل أكثر من ١٠٠ طفل، من ضحايا الحادث النووي في تشيرنوبيل، على العلاج في بلدي.

وتؤيد كوبا عقد الجمعية العامة لدوره استثنائية في غضون خمس سنوات لاستعراض تنفيذ الإعلان وخطبة العمل من أجل الطفل، ولوضع الأهداف والاستراتيجيات التي ستوجه عملنا الجماعي في السنوات الأولى من الألفية المقبلة.

واسمحوا لي أن اختتم بياني بالتأكيد على التزام حكومتي بالتنمية الكاملة للطفل. وسيظل هذا الهدف، كما كان الحال عليه في العقود الثلاثة الماضية، يحدد تصميم السياسات والبرامج في جميع المجالات في بلدي. إن رفاه الأطفال يمثل قيمة أساسية في الحضارة الكوبية.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في عام ١٩٩٠، اعتمد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطبة العمل لتنفيذه. وقد وضعنا الإعلان أمام تحدي وأمام فرصة لإحداث تغيير في حياة الطفل. وحددت خطة العمل سبعة أهداف رئيسية ترتبط ببقاء الطفل وصحته وتغذيته وتعلمه وحمايته لتنفيذها بحلول عام ٢٠٠٠.

وقد تعهد القادة الذين جاءوا من كل أرجاء المعمورة والذين اجتمعوا في هذه القاعة ذاتها بالتزام رسمي ببناء نظام عالمي من شأنه أن يحمي المورد الأعلى ثمناً للجنس البشري - أطفاله.

ومن دواعي سروري الخاص المشاركة في هذه المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال، الذي كان على الدوام موضع اهتمام شديد لحكومة الأرجنتين والتزامها به.

وقد كان مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، الذي انعقد قبل ست سنوات تقريباً، معلماً تاريخياً على طريق نهوض العالم بقضية الطفل. وفي ذلك الوقت، كنا مقتضعين بأننا نستهل عهداً تكتسب فيه شواغل الأطفال أهمية سياسية لم يسبق لها مثيل. وكان اعتماد اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٨٩ والمصادقة السريعة العالمية تقريباً عليها من قبل ١٨٧ دولة بمثابة حدثين نرحب بهما بارتياح حقيقي.

ويلاحظ تقرير الأمين العام تحقيق أوجه نجاح مشجعة في ميادين الصحة والتغذية والتعليم والمرافق الصحية. ونلاحظ أن ثلاثة من كل خمسة بلدان على وشك أن تحقق الهدف العام المتمثل في زيادة معدلاتبقاء الأطفال أو أن فرصتها في تحقيق ذلك جيدة. ويشدد التقرير على أهمية الإنجازات في ميدان التحصين والقضاء شبه التام على الأمراض العادبة المت渥نة. وأصبح الملح المعامل باليد في متناول ١,٥ مليون نسمة للوقاية من تلك الأمراض، مما ينقذ مليون طفل سنوياً من خلال زيادة قدرة الأسر على معالجة الجفاف.

بيد أنه على الرغم من كل هذه الجهود، فإن هناك مؤشرات مثبتة يتبيّن منها أنه لم يحرز أي تقدم تقريباً منذ عام ١٩٩٠ في ميادين تغذية الرضع ووفيات الأمهات والمرافق الصحية. ومن الجلي لنا أنه ينبغي لهذه الجهود أن تبذل جنباً إلى جنب مع التأكيد القوي على التعليم - وهو الطريقة الوحيدة للتخلص كلياً من هذه المشاكل الخطيرة. ولتحقيق مجموعة الأهداف هذه بحلول عام ٢٠٠٠، ستحتاج إلى مواصلة تعبئة الموارد على جميع المستويات: على مستوى الميزانيات الوطنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات المانحة والمنظمات غير الحكومية.

وفي السنوات الست الماضية، وطدت الأرجنتين برامج التحصين الموسعة لجميع الأطفال دون سن

والتحدي الرئيسي الذي يواجهنا اليوم هو تحقيق أهداف المؤتمر بحلول عام ٢٠٠٠. وتوجد الآن حاجة أكثر من أي وقت مضى لكي يعمل جميع أعضاء المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية معاً من أجل أطفال العالم. والبلدان التي تواجه خطر عدم تحقيق حتى أهداف منتصف العقد بحلول نهاية القرن - مثل البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وأقل البلدان نمواً في آسيا وأمريكا اللاتينية - تستحق منا اهتماماً ومساعدة بشكل خاص. وتنضم الفلبين إلى الآخرين في مناشدة مجتمع المانحين عكس اتجاه التزعة السائدة في تدفق المساعدة الإنمائية. وفي المناطق التي شهدت تقدماً ملحوظاً، يتمثل التحدي الذي يواجهنا في الإبقاء على هذه المكاسب. إننا لا نستطيع أن نبطئ الخطى لأن الأطفال لا يستطيعون الانتظار. ونعرب عنأمل صادق في أن توفر المصادقة شبه العالمية على اتفاقية حقوق الطفل درعاً أقوى لحماية الأطفال المتضررين بالصراعسلح والاستغلال وإساءة المعاملة والإهمال. ويجب أن يسمو التزامنا تجاه الأطفال في أي وقت فوق الاعتبارات السياسية أو أي اعتبار آخر لا يتصل ببقائهم أو حمايتهم أو نمائهم.

والاليوم، تجدد الفلبين إلزام نفسها بأهداف ومقاصد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وسنواصل بذل قصارى جهودنا من أجل الطفل الفلبيني. ونحن على أهبة الاستعداد للتعاون مع الآخرين في حدود قدرتنا المحددة.

في عام ١٩٩٠، حدد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل أهدافاً محددة يمكن قياسها ومحددة بمواعيد زمنية. ولتمكيننا من قياس جهودنا في نهاية العقد، توصي الفلبين بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١ لاستعراض حالة أهداف المؤتمر.

السيد بيتريل (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر الأمين العام على تقريره عن التقدم المحرز في منتصف العقد بشأن تنفيذ قرار الجمعية ٢١٧/٤٥ عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

وصف الحالة الراهنة، لا فقر الأطفال الضحايا وإهمالهم فحسب، وإنما الانحلال الخلقي والانحراف الجنسي والبذاءة الشديدة من جانب المجرمين الذين يسيئون استغلالهم.

وأود أن أهنئ جميع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة على دورها في هذه النجاحات: وهي منظمة الأمم المتحدة للفضول، وهي الجهاز الذي يتولى المسؤولية المباشرة عن رعاية الأطفال، لما تتميز به من كفاءة؛ ومنظمة الصحة العالمية على دورها الأساسي في إعداد الأهداف المتصلة بالصحة وبدعمها للبلدان في تحقيق هذه الأهداف؛ والمنظمات غير الحكومية العديدة من الأرجنتين ومن سائر أنحاء العالم.

وأخيراً، أود أن أعلن عن اعتقادنا أنه ينبغي للجمعية العامة أن تنظر في إمكانية عقد دورة استثنائية بعد خمس سنوات من الآن لاستعراض ثانية نطاق تعهاداتنا وإنجازاتنا.

السيد فارغاس (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): وضح لنا في الثمانينات من التقرير المعنون "حالة أطفال العالم" أن ٢٥٠ ألف طفل يموتون كل أسبوع، ومعظم الوفيات نتيجة لإصابتهم بأمراض كان من الممكن الوقاية منها، وأن هؤلاء الملايين هم أحياء بالكاد في ظل ظروف صحية مريعة، وأن سوء تغذية الملايين من الأطفال يزداد زيادة مزعجة، وبخاصة في البلدان النامية، وأثناء ذلك العقد، لقي حوالي مليوني طفل حتفهم نتيجة للحروب، وعاني ما بين أربعة وخمسة ملايين من العاهات البدنية. وللأسف، فإن استمرار أزمة الديون في العالم النامي أثناء العقد نفسه استدعى أن تحول بلدان الجنوب ٥٠ بليون دولار سنوياً إلى بلدان الشمال، وأن متوسط ما تخصصه الحكومات للرعاية الصحية الأساسية لم يكن يتعدى ١٢ في المائة من النفقات الحكومية.

ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نؤكد هذه الحقائق مرة أخرى بالرغم من أننا كلنا، نعرفها جيداً، حيث أنها تعطينا صورة جزئية للوضع في نهاية الثمانينات. وفي ظل هذه الخلفية المضطربة بالتحديد، وتحت

السابعة، موزعة في جميع أنحاء البلاد ٢٢ مليون جرعة لقاح سنوياً. وواصلنا أيضاً المرحلة الثانية من القضاء على إصابة حديثي الولادة بمرض الكزار وذلك عن طريق تطعيم النساء اللواتي تراوح أعمارهن بين ١٢ و ٤٩ عاماً في المقاطعات الأكثر عرضة للإصابة، وشملت هذه التغطية ٩٠٠ ألف امرأة في ١٩٩٥. كما أن توطيد برنامج القضاء على الحصبة، الذي بدأ في عام ١٩٩٢ بحملة تحصين ضخمة شملت ما يزيد على ١٠ ملايين طفل وشاب تراوح أعمارهم بين عام واحد و ١٤ عاماً وإنشاء نظام رصد لبعض الأمراض، أدى إلى حدوث تحفيض حاد في عدد الإصابات، حيث انخفض عدد الإصابات من ٥٠٠٠ حالة إلى ٨ حالات أكدتها المختبرات في عام ١٩٩٥.

وحكومة الأرجنتين قلقة للغاية إزاء تزايد عدد الحالات في جميع أنحاء العالم المتصلة ببيع التصرّف والاتجار بأعضاء الجسم البشري والبغاء واستغلال الأطفال في المطبوعات الخليعة. ونحن نناشد المجتمع الدولي اعتماد جميع التدابير اللازمة، بما فيها التدابير الإدارية والتشريعية، للقضاء على هذه الجرائم وإدانة المجرمين.

وبعد من العديد من من أعضاء مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اتخذ بلدي في عام ١٩٩٤ خطوات لإعداد صك قانوني ملزم لمكافحة الاتجار بالقصر. وقد أشار التقرير عن هذه المسألة، الذي قدمه معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة في عام ١٩٩٥، إلى سلسلة من الحالات المحددة وإلى نمو هذه الظاهرة. وكانت ردود الحكومات على الأسئلة التي وجهها الأمين العام محبذة لإعداد صك ملزم في هذا الميدان. ونحن نرى أن من المهم أن يستمر الأمين العام في الحصول على وجهات نظر الدول بشأن إعداد اتفاقية بشأن الاتجار الدولي غير المشروع بالقصر.

ونحن نؤيد بحماس إعلان وبرنامج عمل استكمول، ونهي حركة مملكة السويد على المبادرة وعلى نتائج المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية. واستناداً إلى ما قدّمه هاتان المناسبتان الدوليتان من إسهام، نود أن نؤكد على الحاجة إلى أن يبرز على وجه الخصوص في

ومع ذلك، وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية والمالية التي نواجهها، فقد قررت حكومتنا أن تمثل دائمًا للأهداف التي وضعت في مؤتمر القمة. وامتثالاً لجزء من هذا الالتزام، شكلت نيكاراغوا عام ١٩٩٠ اللجنة الوطنية لحماية أطفال التعليمية وتنظيمها من خلال المبادرات الحكومية، وفي عام ١٩٩٢، وغير الحكومية المتعلقة بالطفل. وفي عام ٢٠٠٠ تستهدف وضع إجراءات والشباب للفترة ١٩٩٢-٢٠٠٠ تخفيف حدته. وأثناء السنوات الخمس هذه، وعن طريق الاحتفال بأيام الصحة الوطنية، حققنا تغطية في التطعيم بنسبة ١٠٠ في المائة للسل، و ٩٠ في المائة لشلل الأطفال، وبمعدل ٧٥ في المائة للدفتيريا والسعال الديكي والكزار، مما يعني أننا نحقق بالتدريج الأهداف المحددة في هذه المجالات.

ونيكاراغوا طرف في اتفاقية حقوق الطفل أيضاً، وقد قدمت، وفقاً لأحكام الاتفاقية، أول تقرير لها إلى لجنة حقوق الطفل في أيار/مايو من هذا العام. وفي هذا التقرير، تعترف نيكاراغوا بالصعوبات التي يواجهها أطفالها. كما أعدت اللجنة عدداً من التوصيات التي تدرسها حكومتنا باهتمام كبير، ولا سيما التوصيات التي تتعلق بالحاجة الماسة إلى الإصلاح القانوني لصالح الطفل والاعتراف بحقوق الأولاد والبنات في بلدي. وفي هذا الصدد، يمكننا أن نقول إنه في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٦ قدمت السيدة فيوليتا باريوس دي شامورو، رئيسة نيكاراغوا، مشروع مدونة بشأن الأطفال والمرأهقين إلى الجمعية الوطنية لكي تناقش، ويتضمن مشروع المدونة نهجاً قانونياً جديداً يضم بطريقة قانونية الاهتمام بالأطفال والمرأهقين في نيكاراغوا وتوفير الحماية الشاملة لهم.

وقد قرأتنا باهتمام بالغ تقرير الأمين العام، ونرى أنه تم اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية في منتصف العقد، وأنه وإن كان التقدم يختلف من منطقة إلى أخرى، إلا أنه تم إحراز تقدم هام في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في مجالات التطعيم، والوقاية، وعلاج الأمراض المعدية. ونلاحظ أيضاً،

رعاية الأمم المتحدة، اتخذ القرار التاريخي بعقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وفي ١٥٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ اجتمع أكثر من ١٥٩ بلداً لكي تعتمد التزاماً من أجل أطفال العالم.

والاليوم، نجتمع في قاعة الجمعية العامة هذه للنظر في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في منتصف العقد بعد تلك القمة. والسؤال الذي يجب أن نطرحه هو ماذا فعلنا لكي نغير هذه الخلفية في هذه السنوات الخمس؟ ماذا أحرزنا على الصعيدين الوطني والدولي بغية تحقيق الأهداف التي وضعناها في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل؟

ووفد بلدي يشتراك في هذه المناقشة لا لكي يعرب فقط عما فعلناه في نيكاراغوا منذ عقد مؤتمر القمة العالمي، بل لأننا مهتمون وقلقون أيضاً بظراً للحالة البائسة لأطفال العالم، وبخاصة في البلدان النامية. ونيكاراغوا، مثلها كمثل معظم البلدان النامية الأخرى، بدأت عقد التسعينيات وأطفالها ما زالت تنقصهم احتياجات كثيرة. وال الحرب التي عانت منها نيكاراغوا في الثمانينيات تركت آثاراً مدمرة على الأطفال الذين كانوا ضحايا أبرياء، كما هو الحال في حالات أخرى. ومعنى هذا أن أكثر من ١٩٠ ألف طفل تأثروا تأثراً مباشراً، بما فيهم من تشردوا وتيتموا وماتوا وجروحوا وشهوا وخطفوا وأعيد توطئتهم. وهذه بعض آثار الحرب التي لا نزال نحاول التغلب عليها.

ولهذا فإن الالتزام الذي تعهدنا به في مؤتمر القمة العالمي عام ١٩٩٠ يمثل تحدياً كان علينا أن نقبله في ظل ظروف صعبة للغاية، حيث أننا بدأنا العقد ونحن في وسط أزمة اقتصادية طاحنة، اتسمت بانخفاض الموارد، وثقل الديون الخارجية، وازدياد الطلب على الخدمات الاجتماعية وشدة الحاجة إليها. وكان علينا في نفس الوقت أن نفي ببعض الالتزامات الضرورية لكي نصلح اقتصادنا. وكما جاء في تقرير الأمين العام، فإن هذه الظروف كان لها أثر سلبي على مؤشراتنا الاجتماعية، وهو ما حدث في بلدان كثيرة.

وفيما يتعلّق بأفريقيا يبيّن التقرير أنّها المنطقة الوحيدة التي يزيد فيها مجموع الديون الخارجية على الناتج القومي الإجمالي وأن انخفاض النمو الاقتصادي وعدم كفاية الموارد العامة بلغا حدا صارت له آثار سلبية على الأطفال. وهذه الاحصاءات يجب أن تكون مصدر قلق لنا جميعا.

وعلاوة على هذه المشاكل علينا أن نضيف أزمة انتشار مرض الإيدز الذي يعاني منه ملايين الأطفال في العالم وزيادة الإدمان على المخدرات وبغاء الأطفال وآثار الكوارث الوطنية وتدھور البيئة؛ وكلها ظواهر جديدة أرجعتنا إلى الوراء واقتضت منا أن نعيد النظر باستمرار في أهدافنا ومقاصدنا.

وكما نلاحظ، فإن أنشطة الأمم المتحدة، ولا سيما أنشطة اليونيسيف، التي تدعم جهود حكوماتنا لتحقيق بعض أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل كانت باللغة الأهمية للبلدان النامية. ونيكاراغوا تعلق أهمية خاصة على أنشطة اليونيسيف في الميدان، وخاصة عملها التنسيري في حالات الطوارئ الوطنية، والاهتمام الذي توليه للقطاعات الاجتماعية الأكثر تعرضا للخطر، مثل أفراد فئات سكاننا التي تعيش في المناطق الريفية والهامشية. وهذا الدور، إلى جانب دورى المنسيين المقيمين والسلطات الوطنية، سيسمى إسهاما أكثر فعالية لضمان تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

وبينما يؤكد تقرير الأمين العام على استجابة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ أهداف مؤتمر القمة، نود أن نشير هنا إلى جزء التقرير الذي يتعلق بتبعة الموارد. وإذا لم تبذل مزيدا من الجهد لتلبية الموارد الإضافية اللازمة سيكون من الصعب على البلدان النامية أن تنفذ هذه الأهداف. ويعرف التقرير بأنه لا يخصص في الوقت الحالي إلا ١٢ في المائة من الميزانيات الوطنية، في المتوسط، لتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، فإن هذا في كثير من الحالات لم يؤد إلا إلى بوادر محدودة تشير إلى وجود تحسن. إن برامج التكيف الهيكلي التي اضطربت بلدان نامية عديدة إلى تنفيذها لم تتحدد حتى الآن، بشكل عام، "وجها إنسانيا"، وأن آثارها

وكمما يؤكّد التقرير، أنه حدث تقدّم في مجال التعليم في بلدان كثيرة. وكما يتضح من التقرير، تم إلزام تقدم كبير في النواحي المؤسّسية في العالم بأسره أثناء السنوات الخمس هذه. ويمكننا أن نقول إن معظم البلدان التي شاركت في مؤتمر القمة العالمي شكلت لجانا من أجل الطفل وأعدت برامج أو خططا وطنية، وأن اتفاقية حقوق الطفل قد اعتمدتها بالفعل عدد من الدول يفوق أي عهد آخر لحقوق الإنسان في التاريخ.

ومع ذلك، يجب علينا أن نذكر أنه من دواعي قلقنا، وكما يتضح لا من تقرير الأمين العام فحسب وإنما من "حالة أطفال العالم عام ١٩٩٥" أيضا، أنه إلى الآن، في التسعينيات، وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت، يواجه الأطفال حالات ضارة تذر بالخطر ويجب أن تحظى بالاهتمام الواجب. ونود أن نؤكّد، كما جاء في تقرير الأمين العام، أن استعراض منتصف العقد هذا يدعو إلى الابتهاج. ولكن التقرير يشير أيضا إلى مجالات يجب فيها تعديل واستكمال السياسات، والاستراتيجيات، وخطط العمل، وحتى الأهداف. وفي السنوات الخمس هذه، رأينا أنه على الرغم من أننا نحرز تقدما في تخفيض معدل وفيات الرضيع وفي تحقيق التطعيم لأطفالنا وتوفير التعليم الأساسي لهم، فإن الظواهر الأخرى، وبعضها ليس جديدا علينا، تحبط ذلك التقدم المحرز. وتصفت "حالة أطفال العالم عام ١٩٩٥" الكوارث التي يتزايد تكرارها، كذلك التي عانى منها الأولاد والبنات في أنغولا وموزambique والصومال والسودان وهaiti وبالبوسنة. والإحصائيات الواردة عن تلك الحالات تلقي ظللا كثيفة على أجيال المستقبل.

ووفقا للتقرير، تسببت أزمة الديون وبرامج التكيف الهيكلي في تخفيض الدخل الحقيقي في كثير من البلدان النامية في السنوات الأخيرة. وباستثناء البلدان الصناعية، هناك مناطق كثيرة في العالم بعيدة كل البعد عن تحقيق هذه الأهداف. ويعرف التقرير بأن أمريكا اللاتينية حققت تقدما، إلا أن الأهداف لا تزال بعيدة المنال. أما بلدان وسط وشرق أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، ودول البلطيق، فقد كانت معظم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية فيها أسوأ في النصف الأول من العقد.

الصحراء الكبرى، وفي جنوب آسيا. وفضلاً عن ذلك ينبغي أن تلقي نظرة على سوء التغذية والمرافق الصحية ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة وتحسين نوعية التعليم الأساسي والقضاء على الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى التعليم الأساسي.

ولدى متابعة مبادرة ٢٠/٢٠ ينبغي زيادة التأكيد على استكشاف سبل لإعادة هيكلة الميزانيات الوطنية فضلاً عن ميزانيات المعونة، لصالح الخدمات الاجتماعية الأساسية. وقد عقد اجتماع لهذا الغرض في أوسلو في الربيع الماضي استضافته حكومتا النرويج وهولندا. وسيعقد اجتماع للمتابعة في غضون سنتين، وستناقش فيه البلدان تجاربها.

إن الاعتراف بحقوق المرأة واحتياجاتها عنصر حاسم في تحسين الظروف المعيشية للأطفال ونوعية حياتهم. ولهذا فإن النرويج تلتزم التزاماً قوياً بالاعتراف بحقوق المرأة، التي يجب أن تتساوى مع حقوق الرجل في كل مجالات الحياة. وهذا يعني، ضمن جملة أمور، تحسين إمكانية وصول المرأة للموارد الاقتصادية، وزيادة اشتراكها في عمليات صنع القرار. وهكذا يكون الاعتراف بحق المرأة في المساواة والمشاركة الكاملتين عامل حاسم في بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمية.

إن الفجوة بين الجنسين من حيث تأثيرها على الوصول إلى التعليم باللغة الخطورة في أفريقيا. وقد قررت النرويج، في عام ١٩٩٦، أن تدعم، من خلال اليونيسيف برنامجاً تعليمياً طويلاً الأجل للبنات في أفريقيا. وتعتزم النرويج تخصيص ما يقرب من ١٥٠ مليون كرونة نرويجية لهذا البرنامج للفترة ما بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩. وهذا البرنامج يشمل حوالي ٣٠ بلداً، والهدف منه تقوية النظام التعليمي في البلدان فرادى، مع التركيز على زيادة نسبة البنات اللاتي يبدأن ويكملن التعليم الابتدائي.

وكانت النرويج ضمن أوائل البلدان التي وقعت اتفاقية حقوق الطفل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، وصدقت عليها في كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

السلبية، في كثير من الحالات إن لم يكن معظمها، أصبحت ملموسة في برامج الخدمة الاجتماعية.

وهذا هو السبب في أن بلدي يولي الأهمية الواجبة لتعزيز الصلات بين المؤسسات والمنظمات الدولية ونظيراتها الوطنية، فضلاً عن التهوض بتبعة واسعة للموارد بغرض توسيع أنشطة الدفاع عن الطفل والاتصالات الاجتماعية من أجل تحقيق التكيف مع البعد الإنساني. كما نرى من بالغ الأهمية عدم تخفيض تمويل برامج اليونيسيف في أمريكا اللاتينية لأن من شأن ذلك أن يكون له أثر ضار على التعاون الحالي مع اليونيسيف في مجال التكنولوجيا ورسم السياسات العامة في المنطقة.

وختاماً، يتفق وقد بلدي مع استنتاج الأمين العام بأننا بحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للأطفال ضحايا الصراعات المسلحة والاستغلال. كما يؤيد عمل الفريق العامل الذي يقوم بإعداد مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل، بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المطبوعات الخليعة. وننافق على اقتراح الأمين العام بأن تكرس فيما تبقى من هذا العقد مزيداً من الجهود لهدف زيادة حماية الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة بشكل خاص - ظروف كذلك التي تعيشها أغلبية الأطفال في البلدان النامية.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أسمحوا لي أولاً أن أقول، باسم وقد بلدي، أننا نعتبر التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المحددة لنماء الطفل في التسعينات في ميدان الصحة، مبشرًا بالخير، بل ومثيرًا للإعجاب بحق في بعض المجالات. كما أن الاتجاهات العالمية في مجالي التحصين ومكافحة الأمراض التي يمكن الوقاية منها اتجاهات مشجعة. فقد أوشك العالم على القضاء على شلل الأطفال ومرض دودة غينيا. وفيما يتعلق بالمياه المأمونة أمكن بالفعل تجاوز الهدف المحدد في مؤتمر القمة العالمي. ومع ذلك، نعترف بوجود تفاوتات جغرافية داخل البلدان وفيما بينها. وفي السنوات المتبقية ينبغي، في رأينا، أن نركز على عمليات إعادة التكيف وعلى بلوغ الأهداف في مجال وفيات الأمهات وخاصة في أفريقيا جنوب

العامة في أي بلد فيما يتعلق بالمساواة وتوزيع موارد البلد.

وتعترف الحكومة النرويجية بأن حكومات عديدة لبلدان نامية أعدت وتنفذ بنجاح خطط عمل وطنية للأطفال. وتقدر الحكومة النرويجية ذلك تقديرًا خاصاً ويتمشى بذلك مع الإعلان ومع توصيات مؤتمر القمة العالمي. وهذه أدوات استراتيجية للسعى إلى تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي وبلغوها كما نأمل. وحكومة بلدي تؤيد بقوه بما يسمى بمسؤولية الملتقي، التي تعني أن السياسات والاستراتيجيات في جميع جوانب التنمية لا ي بلد من البلدان يجب أن تقوم على أولويات ذلك البلد نفسه. وهذه الأولويات ينبغي أن تقوم على الواقع في ذلك البلد كما يحدده شعبه عن طريق عمليات المشاركة.

وتلتزم حكومة بلدي التزاماً قوياً بالمسائل المتعلقة بالأطفال، للوفاء باحتياجات الأطفال ولضمان حقوقهم. وفي مؤتمر القمة العالمي الذي عقد في عام ١٩٩٠ جرى التأكيد على صحة الأطفال. ويواجه العالم الآن تحديات كبيرة تتعلق بتنفيذ حقوق الطفل. واليوم، هناك توازن بين التركيز على صحة الأطفال وعلى حقوقهم الاجتماعية. والمؤتمر العالمي لمناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، الذي عقد في استوكهولم في شهر آب/أغسطس كان إسهاماً قوياً في إنهاء هذا الانتهاك الأساسي لحقوق الطفل.

وسمحوا لي في هذا السياق بأن أبلغ أيضاً بأن النرويج ستستضيف مؤتمراً في أوسلو في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام المقبل. وسيتناول ذلك المؤتمر تحديات متصلة بحماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي ومن مزاولة أي عمل من المحتمل أن يكون مصدر خطر على تعليم الطفل أو أن يكون متضارباً مع ذلك التعليم أو ضاراً بصحته أو تمثيله البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي. والسبب الذي يدعونا إلى إثارة مسألة عمل الأطفال هو تحديد الطريقة التي يمكن للنرويج وبلدان أخرى أن تسهم بها إسهاماً نشطاً للإسراع بالعملية الرامية إلى التنفيذ الحقيقي لاتفاقية حقوق

وكمؤشر على الأهمية التي توليه حكومة بلدي لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، أود أن أذكر أن النرويج أنشأت وزارة مستقلة للطفل وشؤون الأسرة في كانون الثاني/يناير ١٩٩١. إلا أن احتياجات ومصالح الأطفال والمراهقين كانت تتصدر جدول الأعمال السياسي في بلدي حتى قبل ذلك. فالحكومة النرويجية عينت أميناً للمظالم فيما يتعلق بشؤون الطفل منذ وقت يرجع إلى عام ١٩٨١ - كانت النرويج أول بلد في العالم يقوم بذلك. ومنذ ذلك الحين بدأت بلد آخر تحدو حذوها مستفيدة من التجربة النرويجية. وهذه التجربة يجري نقلها أيضاً إلى بعض البلدان النامية، مثل نيكاراغوا، في عملية يتم تسويتها من خلال المساعدة الإنمائية النرويجية. وأمين المظالم هذا فيما يتعلق بشؤون الطفل يتمتع بولاية واسعة، وهو ناطق رسمي مستقل باسم الأطفال في النرويج، ومهنته الدفاع عن مصالح الأطفال في مواجهة الحكومات والسلطات الرسمية وكذلك القطاع الخاص، كما أنه مسؤول عن توجيه الانتباه إلى التطورات التي تضر بالأطفال، وعن اقتراح تغييرات لتحسين حالتهم.

واستجابة لخطة العمل للاتفاقية، واعتبرنا بمسؤوليتنا العالمية تجاه الأطفال، وضعت الحكومة النرويجية استراتيجية لمساعدة الإنمائية تركز على الأطفال. وسيولى اهتمام أكثر لتركيز مساعدتنا الإنمائية الرسمية على الأغراض التي تفيد الأطفال مباشرة. ومجالات الأولوية تتضمن حقوق الأطفال وصحة الأطفال وتجذير الأطفال وتعليمهم، ورعاية الأطفال وتحفيزهم في وقت مبكر والفتات الضعيفة منهم.

والطفل ليس شيئاً وإنما هو موضوع. وكل طفل يجب أن يعامل باحترام كرامته وقيمتها أو كرامتها وقيميتها. والمسؤولية عن تحسين معيشة الأطفال تقع على كل واحد منا، في علاقاتنا اليومية مع الأطفال وعنايتنا بهم. ومع ذلك، لا يمكننا أن ننكر أن المسؤولية الكبرى تقع أيضاً على كل حكومة عن وضع وتنفيذ سياسات تعود بالنفع على الأطفال وعلى أسرهم. وأقول إن ظروف معيشة الأطفال ورفاقهم ينبغي أن يعتبرا هاماً على الحالة

اسماعيل، والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة كارول بيلامي، ووزراء وممثلو الدول الخمس الأخرى التي تبنت مبادرة مؤتمر القمة العالمي للاحتفال بتلك المناسبة الهامة. وكانت بياناتهم خلال الاحتفال متماثلة إلى الحد الذي يشير الانتباه بأنه بينما نحن، المجتمع العالمي، أحرزنا التقدم الكبير في الوفاء بأهداف خطة عمل مؤتمر القمة، هناك الكثير الذي لا يزال بحاجة إلى القيام به.

ومن دواعي الفخر لكندا أنها عملت مع السيد جيمس غرانت، المدير التنفيذي السابق لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والدول الأخرى صاحبة المبادرة - وهي المكسيك، باكستان، السويد، مالي، مصر - لجعل مؤتمر القمة العالمي حقيقة واقعة. وكما ذكر السيد اكسورثي، فإن كندا تجدد تعهدها الذي قطعته في مؤتمر القمة بضمان الاحترام الكامل لحقوق الأطفال في كل مكان.

وعن طريق مبادرة المستقبل الأزهى، وهي برنامج عمل كندا الوطني، الذي نشأ عن مؤتمر القمة العالمي، صدق كندا على الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، وعرضت فائدة ضريبة الطفل، ووضعت خطة عمل من أجل الطفل ونفذت مبادرة لتنمية الطفل. وهذا البرنامج الأخير يؤكد على المكاسب الهامة التي تعود على الأطفال والمجتمع عندما يبدأ الأطفال، في سن السادسة وما دون ذلك، الحياة أفضل بداية ممكنة. وأكثر من ذلك، فإن مبادرة المستقبل الأزهى أكدت على الرابطة بين مسؤوليتنا تجاه أطفال كندا ومسؤوليتنا تجاه أطفال العالم.

وفي مخططنا لعام ١٩٩٥ من أجل سياسة خارجية معروفة باسم "كندا في العالم" نولي الأولوية في مساعدتنا الإنمائية الرسمية لحقوق الإنسان والديمقراطية وحسن الحكم، بما في ذلك إشارة صريحة إلى حقوق الأطفال بوصفها جزءاً لا يتجزأ من تلك الأولوية.

(تكلم بالإنكليزية)

والواقع أن الوعود بتخصيص ٤٥ في المائة من مساعدة كندا الإنمائية الرسمية للوفاء بالاحتياجات

الطفل واحترام اتفاقية الحد الأدنى للسن الخاصة بمنظمة العمل الدولية وصكوك دولية أخرى ذات صلة، عن طريق المساعدة الإنمائية وأشكال أخرى من التعاون الدولي. وينبغي أن يكون النهج هو تسهيل إقامة حوار مفتوح وبناء بين الحكومات والممثلين من مجموعات منظمة من المجتمع المدني، مما يفضي إلى وضع استراتيجيات مكملة لتحقيق هدف مكافحة عمل الطفل. وسيركز المؤتمر في أوسلو على الاستغلال الاقتصادي للأطفال الصغار. وستبذل جهود خاصة لوضع استراتيجيات لاستئصال عمل الطفل للأطفال الذين تبلغ سنهم أقل من خمسة عشر عاماً.

ونية عن الحكومة النرويجية، أسمحوا لي بأن أثني على منظمة الأمم المتحدة للطفولة لدورها الخاص بوصفها مؤيدة قوية لرفاه الأطفال وحقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم ولعملها الملموس الهادف لتعبئة الموارد للوفاء بالأهداف الموضوعة لعام ٢٠٠٠. وأسمحوا لي أيضاً بأن أثني على لجنة حقوق الطفل، تحت رعاية مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، المسؤولة مسؤولية مباشرة عن متابعة اتفاقية حقوق الطفل، وذلك للمشورة والدعم اللذين تقدمهما إلى الحكومات في تنفيذها للاتفاقية.

السيد فولر (كندا) (ترجمة شهوية عن الفرنسية): إذا كان الأطفال ثروة أي بلد، فإن قيمة أي بلد تقاس بمدى رعايتها للأطفال. واعتماد اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩، ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل عام ١٩٩٠، والمؤتمر العالمي لمناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية تذكرنا تذكيراً نرحب به بأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تأخذ في سنوات التسعين هذه المسؤولية مأخذًا جاداً.

قبل أسبوع قليلة،نظمت اليونيسيف في هذا المبنى احتفالاً بمناسبة استعراض نصف العقد لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عقد في عام ١٩٩٠. وقد شارك وزير الشؤون الخارجية لكندا، السيد لويد اكسورثي، والأمين العام السيد بطرس بطرس غالى، ورئيس الجمعية العامة، السفير غزالى

وقد حددت كندا ثلاثة مجالات تقدم فيها مساعدتنا الإنمائية للتغلب على مشكلة تشغيل الطفل. أولاً، إتاحة التعليم الابتدائي مع الاهتمام بوجه خاص بتعليم البنات بوصفه هدفاً رئيسياً حددته مؤتمر القمة العالمي. ثانياً، تحسين مركز المرأة ودورها وأمنها الاقتصادي بوصفها شريكاً متساوياً في التنمية. وثالثاً، دعم الحكم السليم. وذلك ضروري إذا أرادت الحكومات أن تحقق أهداف التنمية الاجتماعية بالمشاركة مع المجتمع المدني وأن تنفذ القوانين والقواعد القائمة التي تحكم تشغيل الأطفال.

وفي ميدان استغلال الطفل جنسياً عدلت كندا قانونها الجنائي لحظر استغلال الأطفال في المطبوعات الخليعة وقدمت تشريعاً يجرم السياحة التي تقوم على استغلال الأطفال جنسياً التي يمارسها بعض الكنديين وقد حضر السيد اكسورثي مع مجموعة كبيرة من الأشخاص الآخرين المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية الذي عقد في ستوكهولم في آب/أغسطس ١٠٠ الذي حضره ٧٠٠ ممثل من ١١٩ بلداً وأكثر من ١٠٠ مشارك من الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى و ٥٠٠ منظمة غير حكومية ومبعوثون عن الشباب و ٥٠٠ ممثل لوسائل الإعلام. وقد بيّنت هذه الدرجة العالية من المشاركة في المؤتمر مستوى الاهتمام والالتزام بهذه المسألة، إلا أن نجاح المؤتمر سيقاس في النهاية بمدى تضاؤل معدلات الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية. وفي غضون ذلك سيكون أحد مقاييس نجاح المؤتمر هو مدى تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل اللذين أقرهما المؤتمر. وفي وقت لاحق من هذه الدورة سيكون وفد كندا يعمل على ضمان المتابعة الفعالة لبرنامج عمل مؤتمر ستوكهولم.

وتثير حالة الجنود الأطفال القلق في كندا. ونحن نشارك بنشاط في الفريق العامل للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لوضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن حالة الأطفال في النزاعات المسلحة. وستكون الخطوة الهامة الأخرى القيام في أوائل الشهر المقبل بنشر تقرير الخبرة التي عينها الأمين العام للأمم المتحدة

الإنسانية الأساسية يجعل كندا تتجاوز هدف الأدم المتعدد المتمثل في تخصيص ٢٠ في المائة من هذه المساعدة لاحتياجات الاجتماعية الأساسية. ومن المقدر أن نstem بحوالي ٦٦٠ مليون دولار سنوياً دعماً للأطفال، وقدر كبير من هذا المبلغ ي匪 بالاحتياجات الإنسانية الأساسية. وهناك مجموعة من البرامج والمبادرات التي نفخر بها في هذا الصدد، وأهمها جهودنا لتخفيض النقص في اليود الذي هو السبب الرئيسي للتخلف العقلي في جميع أنحاء العالم. وتقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن التقدم في إضافة اليود إلى الملح على نطاق عالمي في ١٩٩٥ أنقذ ٧ ملايين طفل في ٦٤ بلداً من الإصابة بتلف في المخ.

وستواصل كندا التركيز على مسائل مثل الطفل والإيدز وأطفال الشوارع والتعليم. والاستثمار الذي تقوم به كندا الآن في ميدان تعليم الفتيات مثل على التفاعل الهام بين الإنفاق بين الجنسين ورفاه الطفل والتنمية المستدامة. وما فتئت كندا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة طوال السنتين الماضيتين تشاركان في برنامج للتعليم الابتدائي للفتيات في ١٥ بلداً أفريقياً. وسنواصل السعي لتحقيق أهدافنا في هذه المجالات وفي غيرها من المجالات بالمشاركة مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمات غير حكومية كندية مثل المنظمة الكندية لإنقاذ الأطفال والمنظمة الدولية للأطفال الشوارع وتوفير الخدمة الصحية.

وبعد احتفال ٢٠ أيلول/سبتمبر ببضعة أيام مثل السيد اكسورثي أمام إحدى اللجان الفرعية البرلمانية في كندا ليبين أولويات الحكومة فيما يتعلق بقضايا عمل الطفل على المستوى الدولي. ونحن جميعاً نعلم أن تشغيل الطفل يعود أساساً إلى الفقر وأن القضاء على الأشكال التعسفية لتشغيل الطفل ليس من السهل تحقيقه. ف مجرد عدم تشغيل الأطفال ليس حلّاً. ولا بد من وجود بدائل لضمان تعليم الأطفال والعناء بهم وتحقيق دخل لأسرهم. والتعاون الإنمائي، مع التأكيد على تخفيض الفقر والوفاء بالاحتياجات الأساسية، أساس في جهود كندا من أجل مكافحة الأسباب الأساسية لتشغيل الأطفال على نحو تعسفي.

"... إنعاش الحركة الدولية لمناهضة الفقر
بجميع أبعاده الاجتماعية والاقتصادية".
(A/51/256، الفقرة ٣)

والواقع أن مؤتمر القمة وفر مخططاً لسلسلة
المؤتمرات العالمية التي أعقبته سواء في المؤتمرات
نفسها أو في عملية التنفيذ.

وتشاطر حكومة وشعب جامايكا الأمين العام
ترحبيه بالتقدم الكبير الذي حقق في مجال العناية
بصحة الطفل وتنميته. وعلى وجه التحديد تحقيق
شتى البلدان والمناطق لأهداف منتصف العقد وحتى
بعض أهداف نهاية العقد. وبالمثل نشارك الأمين
العام ونؤيده في تحديه من أنه ينبغي أن تفعل
الكثير إذا أردنا أن نحسن الظروف الراهنة التي
يعيش الأطفال في ظلها وأو أن تبقى على هذه
الظروف.

وجامايكا، شأنها في ذلك شأن أمم كثيرة في
منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تسير
بطريقة ثابتة صوب تحقيق معظم أهداف نهاية
العقد بعد أن حققت جميع أهداف منتصف العقد
التي حددتها مؤتمر القمة العالمي وكذلك الأهداف
التي حددتها اتفاق نارينو الذي اعتمدته القادة
الإقليميون في سنة ١٩٩٤. وتعكس أهداف نارينو
إلى حد كبير أهداف مؤتمر القمة العالمي إلا أنها
أكثر اتساعاً في نطاقها وفي تركيزها على المسائل
التي تهم على نحو خاص بلدان أمريكا اللاتينية
ومنطقة البحر الكاريبي مثل مشاكل حمل المراهقات
والإعاقة وحقوق الطفل.

وفي آب/أغسطس من هذا العام اجتمع القادة
الإقليميون في سانتياغو دي شيلي لاستعراض
التقدم المحرز في تنفيذ أهداف مؤتمر القمة واتفاق
نارينو. واعتمد الوزراء اتفاق سانتياغو الذي يتضمن
مجموعة من الأهداف التي تتجاوز الأهداف التي
وردت في اتفاق نارينو. ويدعو الاتفاق الجديد إلى
اعتماد سياسات اجتماعية حديثة تقوم على أساس
حقوق الإنسان وحقوق الطفل وتحدد الأهداف
الجديدة للمنطقة خاصة في مجال حقوق الطفل
والصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين.

السيدة غراسا ماشيل والخاص بتأثير النزاعات
المسلحة على الأطفال. ومرة أخرى سيعمل وفدي مع
الوفود الأخرى لاتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ
توصيات السيدة ماشيل.

وتولي كندا أيضاً اهتماماً خاصاً للأطفال في حالة
التعمير بعد انتهاء النزاع وفي حالة الاقتصادات
الانتقامية. فالأطفال هم ضحايا، بأعداد غير متكافئة،
للإصابات الناشئة عن الألغام البرية وكما رأينا في
البوسنة والصومال يتعرض الأطفال أيضاً على نحو
مأساوي لإجهاض ما بعد الصدمة. والاجتماع الدولي
الذي عقد مؤخراً في أوتاوا يوفر قوة دفع هامة
للعمل من أجل المنع التام للألغام البرية.

واستعراض منتصف العقد شاهد على ما يمكن
أن يتحقق المجتمع الدولي عندما يحدد أهدافاً
واضحة ويعمل معاً على تحقيق تلك الأهداف. وهو
أيضاً تعبير قوي عن العمل الذي ينبغي القيام به.
وستعمل كندا بجد مع جميع الأعضاء لإنجاز مهمتنا
المتمثلة في إرساء حقوق الطفل بوصفها مبادئ
أخلاقية ثابتة ومعايير دولية للسلوك فيما يتعلق
بالأطفال. وهذا أهم إنجاز يمكن أن يتحقق هنا.

السيدة دورانت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن
الإنكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في
شكر الأمين العام على التقرير الوارد في الوثيقة
A/51/256. يقدم هذا التقرير تحليلاً مفصلاً وواضحاً
عن الخلفية التي أدت إلى عقد مؤتمر القمة العالمي
من أجل الطفل، وأهداف منتصف العقد ونهاية
العقد التي وضعها مؤتمر القمة وللجهود والطريق
الضخم الذي تولدت بعد ذلك. ونشير إلى الطريقة
التي شارك بها المجتمع الدولي بأكمله في حملة
مدهشة لدفع الشؤون الخاصة بالأطفال إلى قمة
جدول أعمالنا.

ومع ذلك فإن أثر مؤتمر القمة الحفاز في
المسائل المتصلة بالتنمية الاجتماعية قد يكون أشد
أهمية. ويعزو الأمين العام بحق في تقريره إلى
مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الفضل في
تشجيع

ووكالات المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف، بالغ الحيوية. وهنا أود أن أؤكد على أن البلدان ينبغي أن تكافأ لا أن تعاقب على نجاحها في مجال تنمية الطفل.

وفي هذه المناسبة، الذكرى السنوية السادسة لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، في الوقت الذي لا يفصلنا فيه عن عام ٢٠٠٠ سوى ثلث سنوات، غالباً ما تطرح أسئلة حول فائدة المؤتمرات العالمية الكثيرة التي عقدت منذ عام ١٩٩٠. ويبين مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل كدليل باهر على قدرة هذه المؤتمرات على تحقيق نتائج ملموسة. والآن، حتى بعد مضي ست سنوات على انعقاد مؤتمر القمة العالمي، ما زالت الروح التي أوجدها المؤتمر في ذروتها. وإنني أحب جميع الموجودين على ألا يتبعوا عن مسار هذا التطور الايجابي. وعلينا أن نبذل كل ما في قدرتنا لكي نضمن أن قوة الدفع نحو تحسين رفاه أطفال العالم ستظل كما هي طوال ست سنوات أخرى بل أنها ستزداد تعاظماً. وتود جامايكا في هذا الصدد أن تؤيد الاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام بأن تنظر الجمعية العامة في أن تعقد في عام ٢٠٠١ دورة استثنائية لكي تبحث من جديد التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وخطبة العمل التي اعتمدتها، وتنظر في الأهداف والاستراتيجيات بعد عام ٢٠٠٠.

السيد دي روخاس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): نود أن نشكر الأمين العام السيد بطرس بطرس غالى على تقريره عن التقدم المحرز في منتصف العقد، وعلى تقييمه للتقدم المحرز في منتصف العقد وبلغ الأهداف المرجوة عند نهاية العقد، بناءً على ما طلبه إعلان وخطبة عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ويعبر التقرير بوضوح عن المهام التي يتعين القيام بها نظراً لأنه يتضمن تحليلاً موضوعياً، لا للتقدم المحرز في منتصف العقد فحسب، ولكن أيضاً للدروس المستفادة والتحديات القائمة أمام بلوغ الأهداف المرجوة للطفل بحلول عام ٢٠٠٠.

وبالرغم من الخطوات الواسعة الكثيرة التي خطتها جامايكا خلال العقود القليلة الماضية في مجال صحة الأم والطفل، فهناك حاجة إلى التحسين الجوهرى في هذين المجالين، وكذلك في مجال حماية الطفل، وكانت جامايكا أول بلد في الجماعة الكاريبيّة يمثل أمام لجنة حقوق الطفل. ومنذ ذلك الحين انتهينا من وضع برنامج قطري جديد بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، سيسجّع الامثال لتوصيات اللجنة. وسيتم ذلك عن طريق تنفيذ أهداف مختارة وذات صلة من خطة عملنا الوطنية.

والفقر هو السبب الرئيسي للمشكلات التي تصيب أطفال جامايكا، شأنها في ذلك شأن أمم كثيرة أخرى، فثلث الأطفال في جامايكا دون سن أربع سنوات يعيشون في فقر مدقع. وقد أعلنت حكومة جامايكا هدف القضاء على الفقر بوصفه الأولوية القصوى لديها. ومن ثم فإن أي برنامج يتعلق برفاه الأطفال لا بد أن يركز على المناطق الجغرافية المحرومّة التي تعاني من نقص الخدمات وعلى الفئات ذات الدخل المنخفض. وعلى سبيل المثال، فإن برنامج حكومة جامايكا الجديد بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة يتألف من أربعة عناصر، تركز كلها علىبقاء وحماية أطفال جامايكا وحقوقهم الإنمائية. وهو بدوره يقوم على المجالات الرئيسية التالية: التخطيط الاجتماعي؛ والدعوة والتوعية، وهي تتعلق على وجه الخصوص بحقوق جميع الأطفال في البقاء والتنمية والحماية؛ والتعليم وإنماء الطفل الصغير؛ واحتياجات وحقوق الأطفال في الضعفاء خاصة؛ وتحسين نوعية حياة الأطفال في بعض المجتمعات المعنية المنخفضة الدخل عن طريق توفير الخدمات الأساسية وتمكين المجتمعات المحلية. وبالطبع فإننا نعترف بأن هذا البرنامج طموح، لأنّه يركز أساساً على مجالات المشاكل التي تتطلب مزيداً من الدعوة المستدامة خلال فترة طويلة من الزمن.

ويحدد الأمين العام في تقريره تعبئة الموارد كتحدّي رئيسي تواجهه البلدان أثناء عملية التنفيذ. وفي هذا الصدد نعتقد أن التعاون فيما بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والقطاع الخاص

في بلدي بجعل القوانين المحلية تتمشى مع أحكام الاتفاقية.

وتتمسك فنزويلا بثبات بالتزامها تجاه أهم موارد التنمية في بلادنا. أولادنا وبناتنا ومرأهقونا ولكي نبلغ أهدافنا المتعلقة بسوء التغذية، اتخذنا إجراءات في مجال المكمّلات الغذائيّة، بما في ذلك وضع برنامج للقصر خارج المؤسسات؛ وبرامج للإعاش التغذوي؛ وبرامج لتوفير الألبان ومنتجاتها الأخرى للأطفال قبل سن الدراسة؛ وبرامج للأكلات الخفيفة للأطفال قبل سن الدراسة؛ وبرامج لتوفير الدور المتعددة؛ وبرامج غذائية لطلاب المدارس؛ ومنح دراسية في مجال الأغذية. وكانت إعادة التركيز على السياسة الاجتماعية المتعلقة ببعض الجماعات السكانية خطوة حلاقة. وتشمل المعايير الرئيسية المستخدمة في تعريف المجموعات التي يتعين التركيز عليها درجة التعرض للخطر وتحديد الأولويات للفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر مثل الأطفال دون سن الست سنوات، والنساء الحوامل، والأمهات الحاضرات، والشباب خارج المدرسة والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، وهلم جرا.

وتجسد "خطة فنزويلا"، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق الذي وقّعه بلدي مؤخراً مع صندوق النقد الدولي، حق مواطني فنزويلا في حماية الأسرة بوصفها اللبنة الأساسية لمجتمعنا. وقد التزمت دولة فنزويلا بإعطاء الأولوية في اهتمامها للأمهات والأطفال وللخدمات الصحية والتعليمية. وتشمل "خطة فنزويلا" أيضاً مجموعة من البرامج الاجتماعية التي ترمي إلى توجيه الموارد صوب حماية الفئات الاجتماعية الأكثر تعرضاً للأذى، من أجل أن تعيش جزئياً عن الانخفاضات التي حدثت في دخل الأسرة أثناء فترة التكيف الهيكلي العصبية.

وتواصل فنزويلا دعم جميع تدابير العمل الوقائي الرامية إلى جملة أمور إلى تحسين نوعية التعليم من خلال برامج تعزز الاحترام المتبادل بين الذكور والإثاث في مرحلة الطفولة المبكرة التي تسبق الالتحاق بالمدارس وفي منشآت التعليم الابتدائي والثانوي.

إن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل خطوة أكيدة نحو حقبة ستكتسب فيها القضايا المتعلقة بالطفل كل ما تستحقه من الأهمية السياسية وستصبح فيها الوعود التي قطعت من أجل الأطفال على الصعيد العالمي خططاً للعمل وفي هذا الصدد، كما يوضح التقرير، فإن عملية برامج العمل الوطنية هذه فريدة في تاريخ العمل الإنمائي للأمم المتحدة. وتشكل هذه العملية شكلًا جديداً في العلاقة بين صنع القرار الدولي واتخاذ التدابير على المستوى الوطني.

وفي منطقتنا، اعتمد مؤتمر القمة الأبييري - ١٩٩٤ الأميركي الذي عقد في نيسان/أبريل عام ١٩٩٤ مجموعة من الأهداف للبلدان الموقعة على اتفاق ثالث المشترك بين البلدان الأمريكية المعنى بالطفل والذي عقد في شيلي في ٨ و ٩ آب/أغسطس من هذا العام، على الأولوية التي يحتلها الأولاد والبنات والمرأهقون في جدول الأعمال الاجتماعي لنصف الكره الأرضية في الفترة المتبقية من القرن، وعلى تعزيز التكامل بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية واتباع نهج تكاملی من شأنه أن يرفع مستوى الاستثمار الاجتماعي من أجل التغلب على الفقر وتحقيق التقدم في ميدان التنمية البشرية.

وفي ذلك الاجتماع أكدنا أيضاً من جديد التزامنا بتنفيذ الأهداف المرجوة للطفل وللتربية الاجتماعية بحلول عام ٢٠٠٠، بما يتفق مع الأولويات والسياسات والبرامج والقوانين الوطنية حتى يمكن تكييف هذه الأهداف للواقع العملي في كل بلد.

وقد اتخذنا في فنزويلا، في السنوات الأخيرة، سلسلة من الإجراءات تستهدف تحسين إدارةتنا للسياسات الاجتماعية. وقمنا في هذا الصدد بإجراء استعراض وتحديث لأهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل من خلال البرامج والمشاريع والإجراءات التي تستهدف تشجيع احترام الحقوق المدنية للأطفال المحسدة في اتفاقية حقوق الطفل. ونود أن ننوه بالتقدم التشريعي الذي حقق

أثبت مؤتمر القمة أنه كان رائدا في تعبئة الموارد وفي الحث على التزام بالالتزام.

وفيما يتعلق بالإنجازات المحددة، ترحب تونس بالنتائج التي تم التوصل إليها في بلدان عديدة في إطار أنشطة متابعة مؤتمر القمة العالمي. ويقدم تقرير الأمين العام بشأن هذا الموضوع معلومات بعضها يبدو لي بلغيا للغاية. لقد حققت الأهداف المتعلقة ببقاء الطفل فيما يتصل بتفطية التحصين، ومكافحة أمراض الإسهال وشلل الأطفال، ومكافحة الاضطرابات الناجمة عن نقص اليود. وتوفير فرص الحصول على مياه الشرب النقاء، والنهوض بالرضاعة الطبيعية.

واستطاع تسعه وثمانون بلداً بلوغ هدف منتصف العقد بتحقيق ٩٠ في المائة من تغطية التحصين. وهناك من الأسباب ما يجعلنا نأمل في القضاء على شلل الأطفال بحلول عام ٢٠٠٠. وانخفض عدد الذين لا تتح لهم فرصة الحصول على مياه الشرب إلى ثلث العدد الذي كان موجوداً في عام ١٩٩٠. كما حقق هدف منتصف العقد بالنسبة لمسألة النهوض بالرضاعة الطبيعية باعتماد ممارسات مؤاتية للأطفال الرضع في مستشفى الولادة. وأود أن أشدد هنا على ما لخطة العمل تلك من تأثير إيجابي جداً على التنمية المستدامة لبلدان الجنوب.

وطبقاً للتقارير التي قدمتها مؤخراً اليونيسيف ساهمت هذه الإنجازات مساهمة كبيرة في تعزيز رفاهة الشعوب المعنية في كل أنحاء العالم، كما يتبيّن مما يلي:

أولاً، أدت الأهداف التي حددت ضمن إطار زمني محدود، أخذ الظروف المحلية بعين الاعتبار، إلى تعجيل جهود التنمية. ثانياً، بيّنت النتائج المستخلصة أن توفير المعدات وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية مهما كانا ضروريين، ليسا كافيين. والأهم من كل شيء أن الفقراء بحاجة إلى تمكينهم من أن تكون بيدهم مقاليد أمور مستقبلهم الاجتماعي والاقتصادي، ونحن بحاجة إلى تعزيز القدرات الوطنية والتعبئة الاجتماعية بوصف ذلك

وقد كتب خوزيه مارتي في وقت يعود إلى القرن الماضي أنه ينبغي أن تتاح المعرفة للبنات كما هي متاحة للبنين وأنه يتمنى علينا أن نعمل من أجل الأطفال لأنهم أمل العالم. علينا أن نوحد جهودنا لكي نحقق الأهداف المعروضة علينا حتى يمكن أن تصبح أحلام الماضي ووعود الحاضر واقعاً حياً.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لدى استعراضنا لما أحرز من التقدم في منتصف العقد فيما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٧/٤٥ بشأن القمة العالمية من أجل الطفل، يود وفد تونس أن يدلّي ببعض الملاحظات بشأن هذه القضية.

أود أن أهنئ الأمين العام على جودة التقرير المقدم إلينا. إن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عقد قبل ست سنوات قد مثل معلماً تاريخياً في الأهمية المتعاظمة لقضية الأطفال في العالم، تجسد في اعتماد الإعلان العالمي بشأن بقاء الطفل وحمايته ونمائه واعتماد خطة العمل التي حددت أهدافاً للدول حتى عام ٢٠٠٠ وأشارت الأمم المتحدة في دعم الجهود الوطنية.

وأود أن أذكر في البداية بأن الأهداف التي تم تحديدها في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠ كان لها تأثير رائد في تعبئة التأييد لهذه القضية، وهذا أمر نرحب به. وأدت الأنشطة التي تم الاضطلاع بها في كل أنحاء العالم إلى ازدهار البرامج التي وضعـت من أجل الطفل. كما ساعدت في إقامة مشاركات جديدة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية. وقام المانحون من جانبهم وكذلك وسائل الإعلام والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، بتعبئة الجهود من أجل تحقيق ذلك الهدف المشترك.

وأنا أتطلع إلى إعلان وخطبة عمل مؤتمر القمة العالمي، إلى جانب إدماج اتفاقية حقوق الطفل في القانون الدولي، إطاراً قانونياً يدعم الزخم المتعاظم من أجل قضية الطفل في كل أركان العالم. وعند تحديد الأهداف القابلة للقياس والمحددة في إطار زمني

لصالح الأطفال الذين يعانون من ظروف صعبة؛ وتنقيح قانون الأحوال الشخصية (قانون الأسرة)، وقانون العقوبات، والقانون المنظم للالتزامات والعقود، بالإضافة إلى عدد من القوانين الأخرى الرامية إلى تنسيق الصكوك التشريعية ذات الصلة وتوطيد حقوق الطفل؛ وإنشاء آلية متابعة لضمان تنفيذ أهداف برنامج العمل الوطني من أجل الطفل تتولى إعداد تقرير سنوي عن حالة الأطفال، يعرض على مجلس الوزراء في شهر كانون الثاني/يناير من كل عام.

وفي مجال الصحة، نحن نذكر جهودنا على الصحة الأساسية، خصوصا في مجال صحة الأم وصحة الطفل، والتغطية الواسعة للتحصين وتنمية خدمات تنظيم الأسرة، وتمديد التغطية الاجتماعية لتشمل جميع أفراد الشعب التونسي.

من أهم المؤشرات على نجاح هذه السياسة الصحية يمكن أن نذكر استئصال أمراض الأطفال، بفضل برامج وطنية محددة ومكثفة أقامتها الدولة، يبلغ عددها الآن ستة برامج، وهي المكونات الأساسية لصحة الأم والطفل؛ وتحفيض نسبة وفيات الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات من ٤٤% في الألف في ١٩٦٦ إلى ٣٨ في الألف من المواليد الأحياء في سنة ١٩٩٤، وكذلك خفض نسبة وفيات الأطفال من ١٦٣ في الألف في ١٩٦٠ إلى ٣٢ في الألف في ١٩٩٤.

وأناحت النتائج التي تحققت على الصعيد الوطني لبلدي أن يحرز تقدما مستمرا في مجال التنمية البشرية. والتقدم الإنساني والاجتماعي في تونس ليس بالتأكيد ظاهرة منعزلة، ولكن يدخل في إطار خطة العمل المشار إليها وأيضا في إطار ديناميكية عالمية تشمل جميع البلدان الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، حتى تسير التنمية الاقتصادية جنبا إلى جنب مع التنمية الاجتماعية مما يؤدي إلى تحقيق أهداف الإنماء البشري المستدام.

ولذا أود أن أذكر ارتياحنا للتقدم الذي يذكره تقرير الأمين العام. بيد أنه توجد حاجة ربما أكبر في هذا المجال منها في مجالات أخرى إلى استمرار

العناصر الأساسية التي تفضي إلى تحقيق التقدم الدائم. وبشكل التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والتغذية جزءا من الاستراتيجية الفعالة والسليمة لوقف تصاعد حدة الفقر والاكتظاظ السكاني والتدور البيئي. ومن الممكن أن يساعد الاستثمار في هذا المجال مساعدة كبيرة في تخفيف حدة الفقر في فترة زمنية قصيرة نسبيا.

وفيما يتعلق بتونس وجهودها الوطنية، يسرني أن أشير إلى الإنجازات التي حققتها السلطات العامة بالتعاون الوثيق مع القوى النشطة في المجتمع المدني من أجل الطفل.

لقد تطور اهتمام تونس بحماية الطفل ونمائه تطورا كبيرا بوصف ذلك عنصرا أساسيا من عناصر سياسة تنمية مواردنا البشرية. وينطلق الاهتمام الذي دوليه للطفل من اقتناعنا بأن أي استثمار في إنماء الأجيال المقبلة هو أفضل ضمان للتقدم والاستقرار في بلدنا.

وتتمثل الإصلاحات التي تمت والخطوات التي اتخذت من أجل الطفل مع الإعلان العالمي بشأن الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات. وقد تجسدت في التحضير منذ عام ١٩٩١ لبرنامج عمل وطني؛ ويبين اعتماد ذلك البرنامج وإدماجه في خطتنا للتنمية الاقتصادية في عام ١٩٩٢ مدى تصميم تونس على احترام التزاماتها من أجل الطفل.

وقد وطّد برنامج العمل الوطني بالمصادقة في عام ١٩٩١ على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛ والاحتفال باليوم الوطني للطفل يوم ١١ كانون الثاني/يناير من كل عام عملا بقرار اتخذه رئيس الجمهورية؛ وإنشاء جائزة رئيس الجمهورية لحقوق الطفل في عام ١٩٩٥ التي تمنح في كل سنة للمتميزين من الأفراد والمنظمات والمؤسسات والهيئات على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي بتقديم خدمات بارزة في مجالات حقوق الطفل وحمايته ونمائه؛ واعتماد مدونة لحماية الطفل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ تعترف بالصالح العليا للأطفال وتشكل شبكة من المندوبين لحماية الأطفال في كل مناطق تونس، وبذلك تعزز العمل الوقائي

تقرير الأمين العام إن من اللازم تخصيص مبلغ إضافي قدره ٢٠ بليون دولار كل عام خلال العقد.

وفي سبيل الحفاظ على قوة الدفع التي صدرت عن مؤتمر القمة في سبيل الوفاء بالوعود المعطاة للأطفال، تؤيد تونس الاقتراح المقدم من الأمين العام بعقد دورة استثنائية بعد خمس سنوات، تخصص للنظر فيما أحرز من التقدم وفقا لخطة عمل القمة العالمية للطفل.

رفعت الجلسة الساعة ١٨٠٥

الجهد. ومهما كانت المكاسب التي تحققت جديرة بالثناء، فينبغي ألا تحجب عن رؤيتنا وجود مناطق كثيرة من الظل، معزولة عن كل تقدم اجتماعي، وخصوصا في مجال تحسين أحوال الطفل، وهي مناطق باقية في أنحاء مختلفة من العالم وخصوصا في أفريقيا وجنوب شرق آسيا. فهناك ملايين من الأطفال لا يزالون بعيدين عن هذا التقدم. وانخفاض نسبة وفيات الأطفال يسير بخطى لا تزال شديدة البطيء، وفيات الأمهات لا تزال مشكلة حادة. ولم يحرز إلا تقدم قليل فيما يتعلق بسوء التغذية وبالتعليم الأولى.

ويضاف إلى ذلك أن الأطفال في مناطق النزاعات في أفريقيا والشرق الأوسط وغيرهما يعانون من تشوهات بشعة، ولا يزالون يلاقون مصرعهم سواء بفعل القنابل أو بتأثير سوء التغذية والأمراض. والمثال الأشد مأساة لا يزال هو مثال الأطفال العراقيين، الذين يحصد هم الردى بسبب النقص في الغذاء والدواء. وعلى المجتمع الدولي وضع حد لهذه الحالة المأساوية بأسرع ما يمكن.

وفي سبيل إدراك الأهداف التي حددتها مؤتمر القمة، من اللازم استمرار تعبئة الموارد على جميع المستويات. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى تقرير الأمين العام الذي ينوه بال نقاط التالية: إن خطة العمل العالمية التي وضعها مؤتمر القمة بخصوص الأطفال قد دعت جميع البلدان إلى أن تعيد النظر في ميزانياتها بحيث تعتبر البرامج الرامية إلى حماية الطفل وإنماه برامج ذات أسبقية. وفي سبيل تحقيق ذلك، ينبغي عدم التقاус عن أي جهد حتى يكون تنفيذ البرامج الموجهة لصالح الطفل مكفوحا حتى في فترات التقشف والتصحيح الهيكلي. وفي سبيل تحقيق الأهداف المذكورة، فمن الواضح أن الأمر يتطلب تخصيص موارد إضافية. ولذا يقول